م/ انهيار الجبهة الشعبية الفرنسية 1936-1938

م . د. وليد فتحي محمد الصميدعي
وزارة التربية مديرية تربية كركوك

الملخص:

شكلت الانتخابات الفرنسية لعام 1936نصرا لأحزاب اليسار، فكانت ضربة شديدة على الاحزاب اليمينية، لا سيما وأن الكل يتطلع الى تلك الانتخابات، وقبيل موعد الانتخابات ببضعة اسابيع، تم توحيد جناحي الحركة النقابية الرئيسيين في فرنسا، وهما ((اتحاد العمل العام)) و((اتحاد العمل الموحد العام)) فكان لذلك اثر بعيد في نجاح الجبهة الشعبية المتحدة من مجموعة من الاحزاب المأتلفة وهي : الحزب الراديكالي و الحزب الشيوعي و الحزب الاشتراكي وعصبة حقوق الانسان و حركة الكفاح و الاتحاد العام الكونفدرالي للعمل الموحد و الاتحاد العام الكونفدرالي للعمل و لجنة المثقفين المناهضة للفاشية و اللجنة العالمية ضد الفاشية والحرب والاتحاد الاشتراكي الجمهوري، واتجهت احزاب اليسار الى حركة اصلاحات جذرية من اجل ارضاء مؤيديها والبقاء في هرم السلطة بالند من احزاب اليمين الا ان تلك الاصلاحات كانت سببا في تراجع عام وعلى كافة الصعد في البنية التحتية الفرنسية. وكانت سببا في خسارتها السلطة وعلى الامد القريب.

الكلمات المفتاحية: الجبهة الشعبية، ليون بلوم، الاضرابات العامة، انهيار الجبهة، اتفاقية ماتينون.

المقدمة

سعت الجبهة الشعبية الفرنسية وهي جبهة متكونة من احزاب اليسار والاحزاب الاشتراكية والشيوعية، الى تشكيل تكتل حزبي من اجل الوصول الى هرم السلطة في فرنسا وعملت تلك الاحزاب بالند من احزاب اليمين ، وكانت انتخابات عام 1936عاما مثمرا اذ استطاعت الجبهة الشعبية الفوز بانتخابات تلك السنة، وتشكلت الحكومة بقيادة الاشتراكي ليون بلوم، وحاولت الحكومات المتعاقبة للجبهة ان تقدم ثمرة فوزها وتحقيق مجموعة من الاصلاحات الداخلية لاسيما التي تخص الطبقة العاملة والاجور ونظام العمل، الا ان تلك الاصلاحات كلفت فرنسا الكثير، وكلفت احزاب الجبهة خسارتها للسلطة لصالح احزاب اليمين. وتكمن اهمية البحث بدراسة عوامل الانهيار والاصلاحات التي انعكست سلبا على الداخل الفرنسي والتي ادت الى خسارة احزاب اليسار للسلطة وخسارة فرنسا البنية التحتية اقتصاديا وعسكريا، والتي كانت سببا في احتلال المانيا لفرنسا عام 1939. اعتمد الباحث على مصادر مهمة تخص تاريخ فرنسا المعاصر منها الكتاب الوثائقي المعنون بـ "Histoire De La France De 1914 à nos jours, Éditions Française Inc، تاريخ فرنسا من 1914 إلى يومنا هذا، والصادر من مطبعة الفرنسيسكان في باريس عام 1997 لمحرره بيير بيزباخ "Pierre Bezbakh"، ويعد من الكتب الوثائقية المهمة لان محرره استقى معلوماته من الأرشيف الفرنسي فدون معظم المعاهدات والاتفاقيات والحكومات والمحادثات الدبلوماسية والتصريحات الرسمية، فضلاً إلى تتبعه الحالة الداخلية والخارجية وتطرق إلى حالة الارباك

السياسي الناتجة من التكتلات الحزبية وحالة عدم الاستقرار المالي الذي عصفت بفرنسا، فرفد هذا الكتاب البحث بالوثائق المهمة حصل عليه الباحث من القنصلية الفرنسية في القاهرة. اما الصحف فهي متوفرة في ارشيف المكتبة الوطنية الفرنسية على موقع الانترنت https://www.w3newspapers.com/france/

المختصرات:

الارشيف الوطني الفرنسي	A.N.f
محفوظات غرفة التجارة في باريس	A.C.C.P
الخدمة التاريخية للجيش ، فينسين	S.H.A.T.,
لجنة الدفاع الوطني الدائم	C.P.D.N.
وزارة الخارجية	F O
وثائق السياسة الخارجية البريطاني	D.B.F.P
وثائق السياسة الخارجية الالمانية	D.G.F.P

الحكومة الاولى: للجبهة الشعبية. ومرحلة الاصلاح

كانت نتائج الانتخابات الفرنسية التي جرت في 26نيسان 1936 لصالح احزاب الجبهة الشعبية التي اجتاحت اليمين بنسبة 65%[1]، والتي تزامن معها حدث مهم ، وهو احتلال العمال للمصانع، موجة من الإضرابات في البلاد، اندلعت في 11 ايار 1936، توسعت بشكل كبير وتحولت الى اضراب عام، شمل مصانع الطيران في (لوهافر، تولوز بلوخ داسو، كوريفوا) في جميع القطاعات العمالية، ما يقرب من مليونين موظف (باستثناء موظفي الخدمة العامة)[2]، الإضرابات كانت عفوية، لأنها لم تكن بدعوة من النقابات، عبرت عن الرغبة في "الاحتفال" بانتصار الجبهة الشعبية للحصول على تدابير ملموسة، للخروج من الأزمة الاقتصادية، ووضع حد للسياسة الانكماشية التي نفذتها القوى السابقة. يتضح لنا ان الدافع من تلك المظاهرات العفوية هي في الحقيقة وسيلة لإيصال رسالة للبرلمان الجديد ولأحزاب الجبهة الشعبية ان عملية تنفيذ برنامجها الاصلاحي اصبح ضرورة واجبة والا فان ضغط الشارع سوف يكون الفاصل بينهما[3].

كان الاجتماع الاول للبرلمان في 4 حزيزان1936و دعا رئيس الجمهورية ألبيرت فرانسوا ليبرون[4] "Albert François Lebrun"، ليون بلوم[5]"Léon Blum" زعيم الحزب الاشتراكي سفيو، أقوى أحزاب الجبهة الشعبية، الى تأليف الحكومة الجديدة، وبعد يوم، استقالت حكومة سارو وفي اليوم نفسه تشكلت حكومة جديدة والتصويت بالثقة في البرلمان ب384 صوتا مقابل 210[6].

القى بلوم خطاب موجزا امام مجلس النواب قال فيه:((لا يقتصر الأمر على الحزب الاشتراكي او الأحزاب البروليتارية ذات الاغلبية لتشكيل الحكومة وادارة السلطة، وانما هناك الجبهة الشعبية للأحزاب وهي المكان النموذجي لنا في ادارة الدولة من اجل تنفيذ البرامج الانتخابية التي وعدنا الشعب بها))[7]، لم يكن بلوم يريد حكومة ثورية، وانما حكومة "تمارس السلطة البرجوازية" من أجل هزيمة الفاشية بدلا من محاولة تأسيس الاشتراكية[8].

اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الراديكالي، وقررت ان يتعاون الراديكاليون في تشكيل الحكومة الجديدة، اما الحزب الشيوعي ومعه اتحاد العمل العام فعلى الرغم من تلقيهما دعوة رسمية للاشتراك في الحكومة، فقد تم رفض عرض ليون

بلوم، وقررا عدم الدخول فيها؛ في الوقت نفسه قررا مساندة الحكومة والتعاون معها[9]، وهناك من الاسباب التي جعلت الشيوعيين لا يشتركون في الحكومة، اولا: ارادوا خدمة الجماهير عن طريق ممارسة الضغط على الحكومة، وثانيا: السبب الذي أعطاه الحزب نفسه، لتجنيب تخويف الطبقات الوسطى عن طريق وجودها في السلطة وتغذية المعارضة اليمينية حملات أعداء الشعب، لاسيما أن المعارضة كانت تمثل الشيوعيون بالوحش الذي يحمل السكين بين فكيه، وثالثا: كان الحزب الشيوعي يعتمد على الاتحاد السوفيتي وربما يتخوف من اضعاف الحكومة نظرا للمعارضة الخارجية لاسيما من بريطانيا، واخيرا :لم يكن الحزب الشيوعي يثق بالاشتراكيين ومع ذلك، فقد صوت البرلمانيون الشيوعيون دائمًا لصالح حكومة بلوم[10].

تحدث بلوم مشيدا بـ((الروح الودية الصميمة)) التي انطوت عليها قرارات اتحاد نقابات العمال الفرنسية والحزب الشيوعي الفرنسي، ومما علقه الكسندر فرث في كتابه ((مصير فرنسا)) على هذه القرارات وموقف بلوم حيالها ما يلي:((كان بلوم، عظيم الارتياح من رفض الشيوعيين الاشتراك في حكومته، وهو وان لم يفصح علنا عن ذلك، لكنه كان يرى فيهم زملاء مزعجين، ويعتقد انه حتى اذا ضمت حكومته احدا من الشيوعيين، فلا بد ان ينشأ عنها انطباع سيء لدى دول اخرى، ولاسيما بريطانيا، وقد كانت اولى مبادئ بلوم في السياسة الخارجية المحافظة على حسن العلاقات مع بريطانيا بوجه خاص)).

ولأول مرة في تاريخ فرنسا يشكل الحزب الاشتراكي الحكومة برئاسة ليون بلوم(حزيران 1936 إلى حزيران 1937) (كان من المفترض أن تكون الحكومة مقسمة إلى سبع إدارات أو لجان رئيسية، تضم في اغلبيتها الاشتراكيين والراديكاليين [11].

كانت الحكومة الجديدة في دور التشكيل، وقعت سلسلة من الاضرابات العامة في جميع أنحاء فرنسا ، كان لها تأثير بعيد المدى على اتخاذ قرارات مصيرية ستأثر على احداث فرنسا.

الاضرابات العامة :

واجهت حكومة بلوم اكبر حركة إضرابات في تاريخ الجمهورية الثالثة بل وتاريخ فرنسا– باستثناء اضرابات عام 1968_ وفقاً للإحصائيات الرسمية، كان هناك 142 12اضراب ومليون 830938 الف مضرب في حزيران 1936 لوحدها، أعلى إجمالي سنوي للمضربين في باريس[12] وهي استكمالا لأضراب ايار الماضي، وكرد فعل عفوي للعمال بسبب انتصار الجبهة الشعبية ورغبتهم في الحصول على الاصلاحات ووسيلة ضغط مباشرة على الحكومة، ولم يكن الحزب الشيوعي سببا في الاضرابات لاسيما وان صحيفة اليسار الانسانية (لومانتيه) لم تتطرق للإضرابات الا في 20 حزيران، وكان رئيس الحكومة في موقف حرج من تلك الاضرابات؛ لكن لسرعة الحدث والاضراب يمكن ان تكون هذه الاعداد مبالغ فيها[13]، بدأ العمال بالإضراب فامتدت بسرعة فائقة الى جميع أنحاء فرنسا في مختلف الصناعات، وكان قصد الطبقة العاملة من هذه الاضرابات، التأكيد على وجوب منحها مطاليب من التباين والتنوع ، كانت جماهير الشعب الكادحة مجمعة العزم في كل مكان من فرنسا على استرجاع ما فقدته من حقوق ومنافع في السنوات الماضية، فقد كان مجموع الاجور العام في فرنسا قد انخفض بين سني 1930 و 1935 بنسبة 30 بالمائة، وذلك من جراء سياسة الحكومات التي استهدفت تخفيض الاجور في جميع مرافق الاقتصاد القومي الفرنسي، لذلك كان العمال ينتظرون الفرصة لتنفيذ

برنامج الجبهة الشعبية الانتخابي، لتحسين أحوالهم بوجه عام، وفي نهاية الاسبوع الثاني من حزيران، تمتد الى عدد متزايد من الصناعات، منها صناعات السيارات والطيارات والتعدين والمناجم والمنسوجات والطباعة والنفط والتقطير والتصفية والورق والاسمنت والبناء والاطعمة وغيرها، واضرب سواق سيارات السجون تضامنا مع رفاقهم العمال الاخرين، وكانت أكثرية الاضرابات اثارة للاهتمام، اضراب عمال مخازن باريس التجارية الكبرى، اذ كان هؤلاء العمال، الى ذلك الحين، بعيدين عن نفوذ الحركة النقابية، يعيشون بحالة شبه معدمة على أجور ضئيلة جداً، لكنهم نالوا، بعد اشتراكهم في هذه الاضرابات، منافع لا يستهان بها، ونظموا أنفسهم في نقابة خاصة بهم، وانضموا بعد ذلك الى عضوية اتحاد العمال العام.

كانت خصوصية تلك الاضرابات التي تأججت بفوز الجبهة الشعبية بمثابة المحاولة لتقويض الملكية الخاصة، والبعض رأى فيها ثورة اجتماعية[14].،

زعيم الاتجاه الثوري اليساري لسفيو مارسو بيفرت Marceau Pivert في مقال نشره في من 12حزيران 1936 بعنوان "كل شيء ممكن، تدعو الحكومة للبناء على اكتاف الحركة الشعبية واتخاذ إجراءات الثوريين وتحويل ممارسة السلطة إلى غزو السلطة.

يتضح لنا ان الفرصة كانت سانحة للعمال والطبقات المعدمة والحرفيين والموظفين من اجل تحقيق غاياتهم لاسيما وان الجبهة الشعبية واحزابها كانت معتمدة اعتمادا كليا على تلك الشريحة من المجتمع وبالتالي فان كل منهما معتمد على الاخر في تحقيق غاياته وبالتالي لابد ان تستغل الطبقات العاملة الفرصة لتحقيق اهدافها.

تكللت هذه الاضرابات العامة بنصر واسع النطاق للطبقة العاملة ولجماهير الشعب الكادحة، ضمن لها نيل مطاليبها، اخذت الحكومة الاشراف على الاجتماعات التي عقدت بين اتحاد أصحاب المعامل من جهة واتحاد العمال العام من جهة اخرى، كما ترتب عليها ان تسن التشريعات اللازمة وتتخذ الاجراءات البرلمانية الضرورية لتنفيذ الامور التي اسفرت عنها تلك الاجتماعات[15]

ونشرت صحيفة لومانتيه مقالا جاء فيه: ((حان الوقت للضغط على البرلمان انها الفرصة المؤاتية، لاسيما وان بلوم اظهر علامات الضعف – اذ صرح بتطمينه أصحاب البنوك ؟ ولابد لحكومته ان ترغمهم لدعم الحكومة والا تبقى تعاني من عجز في الميزانية، وتسهيل التشريعات التي تتضمن مطاليب منهاج الجبهة الشعبية فيما يخص العمال وتقدمها مباشرتا لا بالتدريج)) . ان الذي ضمن للإضرابات فعاليتها هو احتلال العمال للمعامل وملازمتهم أماكن شغلهم على الرغم من أن المصانع غالبًا ما تكون مشغولة، إلا أنه لم تسجل أية حوادث، إذ يعتني العمال بأدوات العمل الخاصة بهم وينظمون حياتهم داخل المعامل[16].

كانت تلك الاضرابات ((اضرابات ملازمة في المعامل)) من نوع لم يسبق له مثيل في فرنسا، ولم تحدث الا في ايطاليا عام 1920 على نطاق ضيق فقط، واضرابات الملازمة، هي توقف العمال عن العمل وظلوا محتلين أماكن شغلهم وقضوا الليالي داخل المعامل ونظموا اللجان في كل معمل ومصنع، وضمنوا ورود طعامهم اليهم، أن العمال يتلقون رعاية جيدة في المصانع التي كانوا يتواجدون بها، وعلى مدار الاعتصام، حافظوا على كل شيء في مكانه نظيفا مرتبا سالما لاعتقادهم، ان ((المصانع ستصبح قريباً ملكاً للعمال))[17]، كانت المصانع الصغيرة والكبيرة، ترفع أعلاماً للحزب الشيوعي

الفرنسي على شكل حقل احمر وداخله الوان ثلاثية مع مطرقة ومنجل، مع اعتصام أمام البوابات المغلقة، لكنهم امتنعوا عن العمل امتناعا باتا [18].

أثارت تلك الاضرابات قلق اليمين واصحاب ارباب العمل، الذي حللها على أنها انتهاك لا يطاق للحق في الملكية، ان هذا يعني، ان الطبقة العاملة توقفت طوال مدة الاضراب عن انتاج القيمة الزائدة لأصحاب المعامل، أي عن تكدس السلع في مخازنهم، وان هؤلاء غير قادرين آنذاك على ارغام العمال واخضاعهم وصرحوا: ((ان العمال، يطلبون أمورا لا يمكن ان تعطي لهم الا بتشريع من البرلمان، واصحاب المعامل لا يدرون، أي جواب يعطون لمثل هذه المطاليب))، واتضح للطبقة العاملة فيما بعد من تصريحات لبعض الوزراء، ان بعض الراديكاليين كانوا يرون ان واجب الحكومة يقضي بأن تقوم بطرد العمال من المعامل بالقوة المسلحة، لكن لم يتخذ اي اجراء ضدهم ولذلك اختاروا الوقت على افضل صورة وقاموا لنيل مطاليبهم [19].

كانت ردة الفعل الخارجية فيما يخص الإضرابات سريعة خشيّ البريطانيون من أن بلوم كان تابعا لكيرينسكي، لاسيما وان الحزب الشيوعي الفرنسي نشر مقالا بعنوان" الثورة الفرنسية بدأت جاء فيه:((المظاهرات تنتشر بسرعة كبيرة، تمتد من مصنع الى آخر، ومن حرفة الى أخرى، ومن حي الى حي...ما حدث، ليس اضرابات حرفوية، إنه تكتل عمالي شامل انه تجمع المضطهَدين في واضحة النهار ضد الظالمين، إنه البداية الكلاسيكية للثورة.(...)تحركت الطبقة برمتها، يستحيل ايقاف هذه الكتلة الهائلة بكلمات)) وقد صرح رئيس الحكومة ليون بلوم للحد من مخاوف الاصدقاء قائلا" يمكنني أن أؤكد لكم أن هذه لن تكون حكومة تابعة لكيرينسكي"[20]

كانت كل من ألمانيا وإيطاليا اتهمت فرنسا بأن صارت تابعة وأداة للكومنترن ووسيلة لانتشار الشيوعية وعدّت بلوم الليبرالي اليهودي هدفاً سهلاً، نظرا كل من هتلر وموسوليني وجود بلوم كرئيس للحكومة الفرنسية اهانة شخصية لهما[21].

الاضرابات تحقق المطاليب : النتائج المباشرة للأضرابات

ازاء قوى العمال المتعاظمة وتضامنهم المتين، لم يتسن لأصحاب المعامل جلب عمال بدلهم من الخارج، أو ايجاد من ينهي الاضراب منهم ، لذلك لم يكن لأصحاب المعامل ما يعملونه الا ان يرضخوا ويقبلوا التسليم بمطالب عمالهم المضربين[22]. يتضح لنا ان عملية اضرابات الملازمة في المعامل سعى من خلالها المضربين تفويت الفرصة الى جلب عمال جدد وتفويت الفرصة لفصل اي من العمال المضربين.

حركة الإضراب ذات الأهمية الحيوية؛ زودت الحكومة الجديدة بزخم أولي لا يمكن مقاومته من قبل الجمعية الوطنية؛ لكن الإضرابات حصرت أيضاً حرية المناورة الحكومية؛ باعتباره "انفجارًا اجتماعيًا" "ضرب حكومة بلوم" فور تسلمه السلطة[23]. يتضح ان حركة العمال الضاربة كانت عفوية وعلى درجة عالية من التنظيم، الهدف منها وضع الحكومة والتي تشكلت من اغلبية احزاب الجبهة الشعبية امام امر واقع من اجل تنفيذ البرامج التي اعلنت عنها قبل الانتخابات ولعدم تفويت الفرصة لاسيما وان المضربين قد ادركوا ان الفرصة سانحة لتحقيق البرنامج وان الحكومة لا تستخدم القوة لفض تلك الاضرابات، ولاول مرة في فرنسا يستعمل العمال الإضراب العام كسلاح سياسي.

اتفاقية ماتينيون:

ضغط الاضراب دفع ليون بلوم إلى بذل كل جهد ممكن لحل الصراعات الاجتماعية، نظرا لخطورة الأزمة، فإن على الحكومة اتخاذ التدابير الضرورية لإنهاء غضب الشارع ولعدم تكرار احداث شباط 1934[24]، مثل ليون بلوم أمام مجلس النواب، وأعلن عن برنامج انتعاش اقتصادي، وقدم مشروع لعدد من القوانين الاقتصادية والاجتماعية، وحصلت الحكومة على الثقة بنسبة 384 صوتًا مقابل 210 أصوات، وقد أجريت اتصالات بالفعل، بين الاتحاد العام للعمل (C.G.T) مع ممثلين اصحاب المعامل، الاتحاد العام للإنتاج الفرنسي C.G.P.F ، للتفاوض في فندق ماتينيون، الذي صار قبل عام مقر إقامة رئيس الحكومة الرسمي، وتوصل المجتمعون في 7 حزيران 1936، إلى اتفاق لعقود العمل الجماعية وتعد المزايا الاجتماعية لهذه الاتفاقية مهمة جدا للعمال، إذ تم التعهُّد بالاعتراف بحق العمال في الانضمام إلى الاتحادات العمالية والنقابات[25]، وقعت بين الاطراف المجتمعة في مدة ما بعد الظهر على ((اتفاقية ماتينيون)) التي اعترفوا فيها بمطاليب المضربين وتعد هذه الاتفاقية التدابير الاولى التي اتخذتها الجبهة الشعبية منذ فوزها في الانتخابات، وصار هناك نوع من الاتحاد الكونفدرالي للمنظمات العمالة للمطالبة بالحقوق، مع اعتراض من قبل الاتحاد العمال الموحد على انضمام العمال المسيحيين الفرنسيين C.F.T.C. لأن أعضائها لم يشاركوا في موجة الإضراب؛ ولأنها كانت تتبع دائمًا سياسة تعاون مخلص مع أرباب العمل[26].

كما أبدت الجبهة الشعبية استياءها من مقاومة الإصلاحات العمالية من قبل اصحاب رؤوس الاموال[27]؛ لكن قادة الأعمال رينيه دوشمين "Rene Duchmin" رئيس شركة التجارة الخارجية الفرنسية، و دالبوز "Dalbouze" ، ممثل الاتحاد الوطني التجاري والصناعي فرنسا، اضطروا مغرمين على تطبيق بنود اتفاقية ماتينيون المتضمنة قوانين العمل الجديدة وقالوا : ((تفوق العمال على قيادتها)) [28]

وقد جاءت الاتفاقية بإصلاحات جذرية شملت جوانب عديدة، واهم المطالب المقدمة والتي اقرت للعمال وشرعها البرلمان، بعد ساعات قلائل من توقيع اتفاقية ماتينيون الامور التالية بوجه خاص[29] :

فالمادة (2)، نصت بحق العمال بالانضمام بحرية والانتماء إلى نقابة عمالية، ، وتقرر المادة (4) زيادات الأجور التي تتراوح بين 7 ٪ لأعلى الأجور و15٪ لأدنى الأجور وأخيراً وستحدد الحد الأدنى للأعمار، والمادة (5) تنص على انتخاب مندوبي العمال، (المادة 6) بينما يتعهد أرباب العمل، بعدم فرض أي عقوبة على العمال المضربين، وتم الاتفاق على انتخاب الوفود العمالية لتقديم شكاوى بشأن انتهاكات قوانين العمل في جميع المؤسسات ضد أصحاب العمل خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة، أقر البرلمان قانونًا ينص على ساعات عمل أسبوعية مدفوعة الأجر، وإصدارات مختلطة من ممثلي العمال الذين يتمتعون بالسلطة لوضع عقود جماعية معنية بالصناعة، والتي يمكن أن يجعلها وزير العمل إلزامًا للمؤسسات الصناعية[30]، ولما اخذ العمال يقدرون عظم قوتهم، صاروا يشعرون بانهم لم ينالوا الكفاية، وعلى الرغم من اتفاقية ماتينيون ظلت الاضرابات تتوسع، أذ أضرب في 8 حزيران ما يقارب النصف مليون من عمال المناجم في شمالي فرنسا[31]، وفي 9 حزيران لجأ مستخدمو التأمين الى ((أضراب العقود)) فاضرب الف عامل من عمال النسيج، مطالبين بزيادة 10 بالمائة من أجورهم فنالوها، وفي 10 حزيران اضرب عمال آخرون من مؤسسات الخياطة في باريس، وانضم اليهم في اليوم الثاني عمال الفنادق والمطاعم في باريس أيضا[32]، عند هذه المرحلة، أخذ يتضح ان هنالك ما يدعو الى التبصر في أمر الاضرابات، اذ صار يخشى استمرار الاضرابات وتوسيعها الى حد تنقلب عنده الى ما فيه خدمة مصالح

اصحاب المعامل ضد مصلحة العمال، بذل قادة الاتحاد العام للعمل والحزب الشيوعي كل جهدهم لدفع العمال الى العودة إلى العمل، لذلك سارع موريس توريز، السكرتير العام للحزب الشيوعي، فألقى خطابا في 11 حزيران أكد فيه على وجوب التمسك بالنظام ومراعاة الضبط البروليتاري، كما أكد على ضرورة معرفة العمال في أي وقت يضربون وفي اي وقت يرجعون الى العمل اذ قال: ((عليك أن تعرف كيف تنهي إضرابا فور تلبية المطلب والحقوق))[33]، لكي لا تنقلب اضراباتهم الى عكس غاياتهم، فتكون نكبة على العمال لا نعمة لهم، وبعد هذا الخطاب بمدة قصيرة، أخذت موجة الاضرابات بالجزر حتى تلاشت وبهذه الاتفاقيات كان على العمال انهاء اضرابهم، ولم ينصح الحزب الشيوعي بالثورة الاشتراكية؛ لأنها ستؤدي الى ضرب صف ووحدة الجبهة الشعبية[34].

قدمت حكومة ليون بلوم اصلاحات اجتماعية اخرى، وشرعت من قبل البرلمان وبأوقات متفاوتة، اذ كان برنامج، خمسة عشر يومًا من الإجازات المدفوعة الأجر بموجب القانون في 11حزيران، وصوت البرلمان ب (بأغلبية 563 صوتا مقابل واحد) وتم إصدار القانون[35]، والاتفاقيات الجماعية، والنصوص المعدلة، وهي إرث من الحكومات السابقة، التي أدت إلى خفض معاشات المحاربين القدامى ورواتب موظفي الخدمة المدنية، ودعت الحكومة الى زيادة القوة الشرائية ومكافحة البطالة، وصوت مجلس النواب في 13 حزيران ب(408 صوتا مقابل 100) النص الذي يخفض ساعات العمل الأسبوعية إلى 40 ساعة، والتي كانت في السابق 48 ساعة (8 ساعات في اليوم على مدار 6 أيام) في 19حزيران فهو يرى أن الحل يكمن في انخفاض في وقت العمل والتي ستحرر وظائف و سيسمح باستئناف التوظيف، ويقضي ذلك على البطالة[36].وتم اقرار قانون إنشاء مجلس القمح في 4 تموز يديره ممثلو الفلاحين والمستهلكين والمطاحن والدولة، والمجلس مسؤول عن تحديد سعر القمح كل عام ولصالح تنظيم السوق[37] ، كما تم تأسيس دائرة الحبوب للسيطرة على خزن وتسويق الحنطة في داخل فرنسا وبمهمة تنظيم اسعار الحبوب، ومنع المضاربات التي كانت تستنزف اموال الفلاحين[38]، واصدرت الحكومة قرارا سياسيا في 9 تموز بحل الفصائل اليمينية المشاركة في احداث شباط 1934[39] وعلى اثره بعد يوم تم تأسيس الحزب الاجتماعي الفرنسي في 10تموز [40]1936، وتم التصويت على النظام الأساسي الجديد لبنك فرنسا في 24 حزيران، الحكومة تمنح حق التصويت في الاجتماعات العامة 40.000 مساهم في البنك بدل 200 عائلة من كبار المساهمين[41]، ويكون التصويت صوت لكل مساهم، وصوت البرلمان(430 صوتًا مقابل 111)علما ان برنامج الجبهة لم يشمل تأميم بنك فرنسا[42]

كان اخر – اصلاح مثير للجدل – إصلاح هيكلي تأميم تصنيع الأسلحة، قدم المشروع النائب الاشتراكي أرماند شوفت، إلى مجلس النواب في 12 أب 1936 [43] ، صادق عليه البرلمان بأغلبية كبيرة (484 صوتًا ضد 45)[44] على ان يستأنف الإنتاج في ظل الانتعاش وتحولت مصانع رينو للصناعة الثقيلة الى ورش حكومية [45]، في 13أب، عشية اختتام الدورة البرلمانية، أقر مجلس النواب القانون الخاص بالأعمال الرئيسية[46] والتي تشمل، صندوق سوق الدولة، وتدابير لمساعدة التجارة والصناعة والتصدير [47] . يتضح لنا ان الحكومة الفرنسية قدمت تنازلات كبيرة في كافة المجالات وهدفها الرئيس هو ارضاء الشريحة الكبيرة من الشعب الفرنسي وهم شريحة العمال والفلاحين والطبقة الفقيرة، وأيا من تلك التدابير لم يتبناها بلوم وحكومته إلا بقصد وقف الإضرابات فضلا الى ذلك هو العمل بالضد من احزاب اليمين اذ ان

السنة الاولى للجبهة الشعبية قدمت قوانين اصلاحية للبرلمان والذي بدوره مرر الكثير من التشريعات الاصلاحية بسرعة كبيرة متجاهلا نتائجها السلبية وعلاقتها بالرأسمالية الفرنسية[48].

كانت احزاب اليسار بكل مكوناتها تسعى الى التمسك بالسلطة وكانت غافلة على ان البرامج الاصلاحية قد اثرت سلبا على فرنسا سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا واقتصاديا، وقد أدت النتائج الاصلاحية إلى ارتفاع الأسعار، وتفاقم العجز الخارجي، وكانت الأسعار الفرنسية أقل قدرة على المنافسة، لذا أجبرت الحكومة على التخلي عن سياسة الدفاع عن الفرنك[49]، فضلا الى العداء الذي اخذت تكنها الاحزاب والمنظمات اليمينية ضد السيار، وعدت الاتجاهات المحافظة السياسة التي تتبعها الجبهة الشعبية كارثة اقتصادية بالنسبة لفرنسا، لاسيما بسبب ارتفاع الأجور، والحد من يوم العمل والعطلات مدفوعة الاجر، والحد من حجم الإنتاج المحلي، وزيادة تكاليف الإنتاج، كان رئيس الحكومة قد صرح على منجزات الحكومة قائلا: ((لقد عاد الامل للعمل من اجل تذوق طعم الحياة)) [50].

كان لقيام المظاهرات العمالية ضد حكومة بلوم تمثل الصدمة الاولى للجبهة الشعبية، وعلى الحكومة مواجهة تحدي داخلي اخر اذ انه وعلى الرغم من تراجع رأسماليو فرنسا وتخليهم عن بعض امتيازاتهم آملين ان ينتهزوا فرصة لرص صفوفهم ويجمعون قواهم ليسترجعوا تلك الامتيازات، التي سلبتها منهم الجبهة الشعبية، وعليه كان على اليسار الحذر من تحركات القوى اليمينية، وقد صرح ممثل لجنة صناعة الحديد CM I ورئيس اتحاد اصحاب المعامل U O P ، قائلا: ((اننا لا ننوي العمل حسب الاصول البرلمانية التقليدية، لأننا نعتقد بان القوة المحركة الحاسمة في العمل السياسي جاهزة لدينا خارج البرلمان)). يتضح لنا انهم سوف يعتمدون على اساليب تمكنهم من ضرب المكتسبات التي حصل عليها العمال وضرب الجبهة الشعبية وسياستها، وهم بذلك يستعيدون ذكرى احداث شباط 1934.

كان على بلوم وحكومته اذا ما ارادوا الاحتفاظ بانجازات الجبهة الشعبية التي حققوها وان كانت لا تصب في مصلحة فرنسا، مواجهة العديد من المشكلات على الصعيد الداخلي والخارجي، فقد شهد شهر تموز 1936محاولة ماليو فرنسا من استخدام الضغط المالي لمواجهة اليسار كما حدث في عام 1925، فنشطت عملية تهريب العملة الى خارج فرنسا وهي احدى الوسائل الهجومية الموجهة للحكومة، وتم تهريب ما يقارب من اربعين مليار فرنك للمدة من تشكيل اول حكومة للجبهة الى منتصف تموز 1937، اما الحكومة فقد بذلت كل السبل للدفاع عن الفرنك، واعلن وزير المالية فنست اوريول "Vincent Auriol" في 17 اب 1936، اصدار سندات صغيرة ضمانا لمصلحة صغار المستثمرين، واكد ان الفرنك سيعزز، ولا تخفض قيمته مهما كلف الامر، من جانبها رفضت البنوك هذا التصريح وامتنعت عن المساهمة في السندات الجديدة، لاسيما وان البنوك ارادت افشال البرنامج الحكومي وهي احدى وسائل الضغط التي استخدمها الطبقة المالية الفرنسية؛ لان سياسة بنك فرنسا تهدف الى تقليص العملة المتداولة ومنع التضخم، لان ذلك يرفع قيمة النقود، بينما التضخم يخفض من قيمتها وقد نجح بنك فرنسا في السيطرة على تحديد قيمة الفرنك في ايلول 1936، وهي الخطوة لتفكيك الجبهة الشعبية إذ دخل البنك مفاوضات للتوقيع على اتفاقية العملة الثلاثية (فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الامريكية) للسيطرة على قيمة العملة والتي سميت اتفاقية تكتلات العملة، التي وقعت في 25 ايلول 1936، والهدف منها التحكم بقيمة العملة[51].

كان موقف الحكومة متردد وسلبي من اتفاقية تكتل العملة، والتي اتضحت فيها التحكم الخارجي للفرنك الفرنسي، وظهر موقف بلوم السلبي في خطاب القاه في 26ايلول معربا عن شكره لوزير مالية بريطانيا ونظيره الامريكي للتعاون مع فرنسا في المجال المالي[52]، وقد علق الكسندر فرث في كتابه مصير فرنسا((اعتقد انه لأول مرة في التاريخ تجمع ثلاث دول عظمى على ابلاغ الرأي العام العالمي بوثيقة رسمية عن عزمها على القيام بمجهود مشترك لإعادة العلاقات الاقتصادية والنقدية الى سبيلها السوي وللتوصل الى ذلك الاستقرار المادي الذي يكون بحد ذاته الشرط الاول الممهد للاستقرار السياسي، انني اعتقد بأن هذا العمل حدث سياسي في المرتبة الاولى من الاهمية، ولا يصح القول، كما زعمت بعض الصحف، بأن هذه الوثيقة ليست سوى حيلة لإخفاء حقيقة مفهوم هذه العملية المالية))، مشروع القانون صوت عليه البرلمان في 1 تشرين الاول، استسلم بلوم للرأسمالية ولم يقف موقفا حازما تجاه الضغط الخارجي والذي سيؤثر سلبا على قرارات الحكومة الفرنسية السياسية والاقتصادية [53].

كانت حكومة بلوم قد واجهت مشكلة الصراع الإسباني (من تموز–ايلول 1936) اذ اسهمت في شق صف الجبهة الشعبية، انقسمت حكومة بلوم حول التدخل في الحرب الاهلية في إسبانيا، الشيوعيون يؤيدون تدخلاً إلى جانب الجمهوريين الاسبان، رفض الراديكاليون التدخل في صراع شديد الخطورة، خاصة وأن بريطانيا أعلنت عن نيتها عدم مساعدة طرفي النزاع الاسباني، وفي 15 أب 1936، أصدرت الحكومتان الفرنسية والبريطانية إعلانًا مشتركًا، عن سياستهما بعدم التدخل، اتخذ الحزب الشيوعي بعد هذا الإعلان، قرار سحب دعمه لحكومة بلوم ومع ذلك، صدر قانون في كانون الثاني 1937 يحظر مغادرة المتطوعين لإسبانيا وتسليم الأسلحة[54].

وتعرضت حكومة بلوم الى ضربة داخلية تتعلق بوزير داخليتها سالنكرو (من تموز– تشرين الثاني 1936)، إذ تعرض الوزير لحملة تشهير قادتها الصحيفة اليمينية اليومية العمل الفرنسي "L'Action française" ، على الرغم من قانون الصحافة الذي يمنع التشهير، وقد برئه مجلس النواب رسميا في 13تشرين الثاني 1936، إلا أن سالنكرو انهى حياته منتحرا في17 من الشهر نفسه[55].

قررت حكومة بلوم إجراء اصلاح مالي نقدي، تخفيض قيمة العملة في 25 ايلول1936 وبسبب رفض حكومة الجبهة الشعبية السيطرة على الصرف لمنع المضاربة ضد الفرنك، هذا الانخفاض في قيمة العملة، الذي ينهي الكتلة الذهبية" في 1 تشرين الاول 1936 ، وهو الأول منذ اعتماد فرنك بوانكاريه في يونيو 1928 (كان الهدف هو إعادة قيمة الفرنك اذ وصل الجنيه الاسترليني الى 100–115فرنك). وهكذا تم إنشاء فرنك اوريول Auriol ، الذي تم تحديده بنسبة 70٪ من قيمته الأولية التي يحددها الوزن من الذهب يمكن أن تتراوح ما بين 42 و 49 ملغم) محل فرنك بوانكاريه 1928 (بقيمة حرة ثم 65.5 ملغم الذهب)، وهو ما يمثل انخفاض قيمته بين 25 –35 ٪، موقف الصحافة الفرنسية متفاوت اذ ترحب العمل الفرنسي بهذا الإجراء بينما صحيفة (لومانتيه) تدين تخفيض قيمة العملة، معتبرة أن الأغنياء هم الذين يجب أن يدفعوا! وأن الحل هو إصلاح ضريبي لزيادة موارد الدولة [56]،ومع زيادة الإنتاج الصناعي بنسبة 10٪ في غضون بضعة أشهر، الا ان البطالة ارتفعت من590،000 –755000، ومع ذلك ، فإن هذا الإجراء لم يمنع الزيادات في الأسعار، والتي ارتفعت من 25 إلى 50 ٪ في غضون عام واحد وبلغ عجز الميزانية 44 مليار فرنك، وبالتالي يمكن إعادة تقييم الذهب، لمعادلة الصرف، المستوحى من التقنيات الأنكلوساكسونية ، التي يديرها حاكم بنك فرنسا، كان لتمكينه

من التدخل في السوق من أجل "الدفاع عن الفرنك". فضلا عن ذلك تم حظر الواردات والصادرات من الذهب، ووضعت الأسعار القسرية، وقد سمح تخفيض قيمة الفرنك المضاربة لتحقيق الربح، استقبلها اليسار بالرفض، اما الشيوعيون الذين استنكروا اجراءات الحكومة باسترضائها الرأسماليين المعادين للشعب[57]

كانت حكومة بلوم شديدة الاعتماد على الحكومة البريطانية الامر الذي اضعفها امام رجال المال الفرنسيين، وبالتالي كان على بلوم اللجوء الى بنك فرنسا من اجل حل المشكلات المالية، وبسبب الضغط الذي مارسه اليمين ومعارضة ماليو فرنسا على الاصلاحات الحكومية، حدث ارباك في اعمال الحكومة الشعبية واحبطت مشاريعها، الوضع الاقتصادي القاتم (تشرين الأول 1936 إلى حزيران 1937) : رغم سلسلة من التدابير الاجتماعية والاقتصادية، التي اعتمدت في عام 1936، ظل الوضع الاقتصادي الفرنسي مثيرا للقلق، الإنتاج الصناعي انخفض، جنبا إلى جنب مع الإنتاجية، كانت البطالة أقل (35.000 عاطل عن العمل في سبتمبر 1936 مقارنة بالعام السابق ، أو 755000 في المجموع) ؛ وأخيرا ، ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 28 ٪ بين عامي 1936 و 1937 [58].

صوت البرلمان على قانون التحكيم الإلزامي في16 كانون الاول 1937 الذي قدم في البرلمان 31 كانون الاول1936 ، لحل النزاعات العمالية، قبل اللجوء إلى الإضراب المتوقع بسبب إلغاء خطط تقاعد العمال القدامى، من الصناديق الوطنية وارتفاع البطالة وانخفاض الأجور، وبعد بضعة أيام، عينت الحكومة "ثلاثة خبراء" لتقديم المشورة للحكومة بشأن لجنة تثبيت العملات الأجنبية، كان تشارلز ريست ، مدير شركة دي سويز وبنك باريس وهولندا، وجاك روف المستشار السابق لبوانكاريه، وبول بودوان، مدير بنك الهند الصينية؛ ثلاثة معارضون للجبهة الشعبية، الذين ينتمون، باستثناء روف، إلى مجتمع الأعمال، يدافعون عن الاقتصاد الليبرالي الحر، تمت استعادة التداول الحر للذهب، وكتبت صحيفة (لومانتيه) بسخرية قاسية: "إنه أكثر من مجرد كسر لبرنامج الجبهة الشعبية، إنه تحول لمصلحة اليمين، "وأظهرت النقابات العمالية أن الجماهير شعرت بالخيانة، اذ أظهر الشيوعيين المحتجين بقوة ضد هذا الاستسلام، ويتهمون الحكومة بـ " الاستسلام لليمين" و" للائتمان" و "جدار المال"، واتهموا حكومة بلوم أنه خاضع ل200 عائلة التي تسيطر على سياسة بنك فرنسا المالية[59].

اعلن رئيس الحكومة بالحاجة إلى "وقفة" لمنهاج الجبهة الشعبية في 13 شباط 1937، يوضح الأسباب: "الحاجة إلى وقف ارتفاع الأسعار والأجور" ، واراد طمأنت أصحاب رؤوس الأموال، (انتعاش سوق الذهب الحرة، وخلق لجنة تثبيت أسعار الصرف، وخفض الإنفاق العام 6 مليارات، وإطلاق قرض الدفاع الوطني (الذي سيحقق 8 مليار فرنك في بضعة أيام) هي هدنة بين الحكومة وارباب العمل من اجل مفاوضات جديدة [60].وبذلك دخل منهاج الجبهة الشعبية في مرحلة توقف تنفيذ برنامجها الاصلاحي، وهو ما يمكن ان نسميه المرحلة الاولى من ادوار انهيار الجبهة الشعبية. اذ ارغمت الصعوبات المالية حكومة بلوم على التوقف عن المضي في الاصلاحات التي اعلنتها الجبهة الشعبية وكان المقصود ان يكون هذا التوقف مؤقتا يفسح المجال لترصين الاسس الاقتصادية والمالية وتأجيل الاصلاحات موقتا[61].

حاولت جماهير اليمين المنتمية للحزب الاجتماعيPSF تأكيد إرادتها لإظهار القوة ضد اليسار والنقابات العمالية التي تشارك في جميع أنحاء فرنسا في الأعمال المناهضة لهم، اذ احتلت قوات النخبة شبه العسكرية الجناح العسكري للحزب الاجتماعي الفرنسي التي تطلق على نفسها لجنة التجمع المناهض للشيوعية(Cras) مائة ناشط دار السينما في بلدية

كليشي في حين ان (فرق الدعاية) في المناطق المجاورة تراقب وصول مجموعات أخرى من المؤيدين تجوب في جميع أنحاء شمال العاصمة للتدخل إذا لزم الأمر في كليشي، واعلنت حكومة ليون بلوم عدم حظر مظاهرات اليمين لأنه يريد أن يساير اليمين الرأسمالي (المرتبط بالفاشية) للحصول على قرض يحتاج إليه[62].

نتيجة لموقف رئيس الحكومة بلوم، وبناء على دعوة من رئيس بلدية كليشي (سفيو) وعضو المجلس العام الشيوعي في البلدية، يتم تنظيم مظاهرة مضادة من اليسار، قررت قيادة الشبان الاشتراكيين في السين المشاركة على الرغم من رفض الحكومة للمظاهرات المضادة، وفي 18 اذار تدعو CGT إلى إضراب عام، المتظاهرون المضادون حسب تقارير الشرطة ما بين(7500 إلى 8000)، وهناك العديد من المناضلين الشيوعيين، والنقابيين، والجماعات الاشتراكية وسفيو والاشتراكيين التروتسكيين، والعمال الشباب المستقلون يصلون حاملين العشرات من هراوات مصنوعة في ورش العمل، تبدأ الشرطة (ما يقارب 1800 شرطي) بفرض حماية لليمين، وحدث اطلاق نار استفزازي من صفوف اليمين –ربما متسللين بينهم – أو بسبب الصدمة المتصاعدة بين رجال الشرطة والمتظاهرين من الحزب الاجتماعي الفرنسي على جانب واحد وأطلقت الشرطة النار لمدة 45 دقيقة (ما يقارب الساعة 10:30) على المتظاهرين المناهضين، مما اسفر عن 6 قتلى (5 شيوعيين واشتراكي ثوري) و 276 جريح (54 بحاجة إلى دخول المستشفى)_ لا يمكن للشرطة أن تستخدم أسلحة نارية بدون أمر_ تم تشييع قتلى المظاهرات تحت رعاية الجبهة الشعبية، موكب هائل يتبع جنازة إطلاق النار في 21 اذار[63].

كان التحقيق في المواجهات التي وقعت أظهر إمكانية المناورة المتعمدة من اليمين المتطرف كجزء من استراتيجيتها المتمثلة بضغط الشارع، وقد اوضحت تحقيقات الشرطة بعد القاء القبض على ناشط– جريح في مظاهرات كليشي– من الجناح العسكري للحزب الاجتماعي الفرنسي ان غايتهم تعطيل منهاج الجبهة الشعبية وبث التفرقة بين اليسار، وقد فصلت قيادة الحزب الاشتراكي 21 من قادة الحزب الاشتراكي بسبب مشاركتهم في المظاهرة، وبعد هذه الحادثة أخبر بلوم وزراء الجبهة أنه لم يعد قادراً على الاستمرار[64].

اقترح إدوارد دالادييه نائب رئيس الحكومة، برنامجًا بديلًا توافقيا في 6 حزيران لكسر وقفة الاصلاحات، وطرح ليون بلوم وفنسنت أوريول مشروع قانون في 15 حزيران يعطي الحكومة صلاحيات كاملة في المسائل المالية، لكسر الهجوم الذي تم إعداده بمهارة لأسابيع ضد المدخرات والمال والائتمان[65]، صوت مجلس النواب لصالح الحكومة بالثقة (على الرغم من القيود الصارمة) [66]؛ لكن مجلس الشيوخ رفض منح الحكومة الصلاحيات، وحجب الثقة من حكومة بلوم ب 168 صوت عندما ناقش سياستها في 20 حزيران، وفي اليوم التالي استقال ليون بلوم[67].

يتضح لنا على الرغم من ان البرلمان منح الثقة وهو الاغلبية التي تمثل الشعب الا ان بلوم لم يظهر الموقف الحازم استقالته خيبت آمال العديد من أنصاره وأربك الامور، الا ان بلوم برر اسبابه في الاستقالة، ففي في المؤتمر الاشتراكي في مرسيليا بعد بضعة أسابيع حاول بلوم تبرير قراره بالاستقالة، وقال على الرغم من أنه كان من الممكن إجبار مجلس الشيوخ للخضوع من خلال مناشدة الانصار للتظاهر في الشوارع، الا انه عارض المظاهرات لثلاثة أسباب أولاً: كانت فرنسا في وسط أزمة مالية لم تتفاقم إلا بسبب عدم التوافق السياسي، ثانيا: كانت الاوضاع الدولية خطيرة، ففي 19 حزيران، تم نسف الطراد الألماني ليبزيغ بواسطة غواصات القوات الجمهورية الإسبانية، انسحب هتلر وموسوليني على

الفور من اتفاقية عدم التدخل البحري، وصرح بلوم أن فرنسا بحاجة إلى حكومة قوية، ثالثًا: كان هناك خطر من إغراق فرنسا في صراع اجتماعي طويل، ربما صراع ثوري، والنتيجة المحتملة تنفير الراديكاليين من الجبهة الشعبية والمواجهة المسلحة مع اليمين[68].

حكومة كاميل شوتيمبس[69] (29حزيران 1937 –14 كانون الثاني 1938)

كانت الجبهة الشعبية قد اصدرت بيانا بعد استقالة بلوم جاء فيه((لا يمكن ان يطبق منهاج ولا يمكن ان تكون اكثرية ولا يمكن ان تتولى الحكم وزارة غير المنهاج والاكثرية والوزارة التي تريدها غالبية الامة)) ومنحت الجبهة ثقتها لمرشحها، لهذا كلف رئيس الجمهورية ليبرون، كاميل شوتيمبس "Camille Chautemps" [70] (1885_1963) بتشكيل الحكومة(29حزيران 1937 –14 كانون الثاني 1938) [71]الذي قرر تشكيل حكومة راديكالية–اشتراكية، مشابهة للحكومة السابقة[72]، وصرح الراديكاليين في مؤتمر عقدوه في ليبل اعلنوا فيه((ان الحزب الراديكالي لا ينوي الان قبول فكرة التحالف مع عناصر اليمين، انه يريد ان يبقى امينا على التحالفات التي سبق ان ارتبط بها))، واختير بلوم نائب لرئيس الحكومة، وألبرت ساروت وزير دولة، إلى جانب بول فور أوريول للعدل، والراديكالي دالادييه لوزارة الدفاع وماركس دورموي للداخلية وجورج بونيه للمالية، واختفت المناصب المخصصة للنساء في هذه الحكومة[73].

قدم الشيوعيون الدعم الكامل للحكومة الجديدة من اجل الحفاظ على المكتسبات التي تحققت في عهد الحكومة السابقة، لاسيما الاجتماعية، واتخذت الحكومة الجديدة تدابيرها الأولى، في حزيران تم اغلاق البورصة وقدم وزير المالية تقريره الذي يتناقض تماما مع تكهنات وزير المالية السابق، موضحا فيه ان صناديق معادلة الصرف قد استنفذت وان الخزانة لا تحتوي سوى عشرين مليون فرنك وهو ما يكفي لتغطية نفقات الدولة لبضع ساعات، وان عجز الميزانية العادية سيبلغ 8 مليار فرنك، وان النفقات الاستثنائية ما يقرب 15 مليار، وان 10 مليار من التزامات قصيرة الاجل مستحقة الدفع بحلول كانون الاول 1937، مقترحا اعتماد سلسلة من التدابير المالية، لتوفير مبالغ اضافية، عن طريق تخفيض النفقات الحكومية، وتخفيض جديد للفرنك في تموز 1937 وفصل الفرنك عن القيمة الذهبية، إذ يحتوي الفرنك على 38.7 ملليغرام من الذهب فقط[74]، للسماح بهبوط الأسعار، وفي 31 أب 1937 ، قرر شوتومبس تأميم شركة سكك الحديد، لأنها عانت من صعوبات مالية مستمرة من نهاية الحرب مما أدى إلى إنشاء الجمعية الوطني لسكك الحديد[75]، وكان قانون الاربعين ساعة ادى الى توظيف ما يقارب من 8000 موظف، وكان الهدف هو السماح بالتحكم بشكل أفضل في شبكة سكة الحديد، والقضاء على البطالة، إذ تمتلك الدولة 51٪ من أسهم الشركة الجديدة، سمحت هذه الإجراءات القليلة للنشاط الاقتصادي بالانتعاش لبضعة أشهر، لكن التضخم ارتفع إلى 26٪[76]..

تعرضت فرنسا في تشرين الاول 1937 لأزمة مالية خطيرة تهدد العملة، فقد كان العجز يتفاقم في ميزان المدفوعات، ليصل في نهاية عام 1937،الى4 مليار فرنك، وتسارعت تدفقات الذهب إلى الخارج ، وبلغ عجز الميزانية 28مليار فرنك بسبب إعادة التسليح و الانخفاض في الإيرادات العامة، من جانبها اتخذت الحكومة الوسائل التقليدية لمواجهة الازمة للسيطرة عليها (المدخرات، الزيادة في الضرائب ورسوم سكك الحديد) ، يدير وزير المالية الامور ضد معارضة غالبية الجبهة الشعبية، مع محاولة النقابات الضغط على الحكومة عن طريق تجدد الاضرابات والاعتصامات للحفاظ على المكتسبات والمطالبة بإصلاحات جديدة، يرفض رئيس الحكومة استئناف "وقفة بلوم وقفة شباط"[77]

كانت حكومة شوتمبس قد اعلنت موقفها من القضية الاسبانية بعدم التدخل ،وأنه لن يتم إرسال جيش فرنسي إلى إسبانيا ولن تفتح فرنسا حدودها للمساعدات المتجهة الى اسبانيا لأن النتيجة ستكون "إدانة الفرنسيين في كل مكان في العالم للتعاون مع الشيوعيين [78].

ارادت احزاب والمنظمات اليمينة استغلال أي انشقاق في الجبهة الشعبية لتنفيذ برنامجها للاستيلاء على السلطة، اذ تم الكشف عن محاولة انقلابية لمنظمة يمينية وهي "اللجنة السرية للعمل الثوري" (CSAR) هي الجناح العسكري للحزب الاجتماعي الفرنسي، يديرها رجال مقربون من القائد بيتان مؤسس جناحها العسكري[79] ويطلق عليها خصومها ذوي الاقنعة(الكاكولار) في تشرين الثاني 1937، كانت المنظمة مزودة بجميع ما تحتاجه من اسلحة وخطط للقيام بانقلاب مسلح وما يرافقها من اعمال تخريب وغوغائية، وكان للمنظمة صلات مع بعض كبار رجال الجيش والرأسماليين، وكانت مسؤولة عن الاعمال التخريبية لبعض الطائرات الفرنسية المخصصة لمساعدة الجمهورية الاسبانية (في تولوز وأماكن أخرى) ، فضلا عن مسؤوليتها عن بعض الاغتيالات للمعارضين والمنفيين الايطاليين في فرنسا[80] وقد جاء في تقرير وزارة الداخلية الفرنسية انها منظمة حسب الاصول العسكرية المتبعة في الجيش ولها هيئة اركان وشعبة استخبارات وتجسس، وان اصولها تعود الى تاريخ حل المنضمات اليمينية، ووصل عددها الى ما يقارب 5000–6000 فردا وقد كشفت التحريات بعد فشل الانقلاب عن وجود ادوات لتزوير الوثائق والهويات وتعليمات نقل الاسلحة وتهريبها عبر الحدود ومعلومات عن قوة الشرطة واسماء امري الحاميات ومعلومات عن ضباط الجيش وعتاد التشكيلات العسكرية، وقد اكد رئيس الحكومة شخصيا للسفير البريطاني ان الاسلحة كانت المانية وايطالية الصنع [81]، تم تفكيك هذه المنظمة من قبل وزير الداخلية ماركس دورموي في أواخر عام 1937.

يتضح مما سبق ان اليمين حاول بكل الوسائل السيطرة على مقاليد الحكم اذ كانت مظاهرات الشارع في 1934، وهذه المرة استند للسعي الى استخدام كل وسيلة لإسقاط اليسار [82].

كانت الجبهة الشعبية قد تلقت ضربة داخلية اذ ان المفاوضات التي اقترحها الحزب الشيوعي والتي كانت جارية منذ 27 تموز 1934لتوحيد الحزبين الاشتراكي والشيوعي في حزب واحد، والذي اطلق على المقترح في 29 ايار 1935 ب(ميثاق وحدة الطبقة العاملة الفرنسية)، احبطت من قبل الحزب الاشتراكي في نهاية كانون الاول 1937.

صرح ليون بلوم في5 كانون الثاني 1938 بضرورة مساندة الحكومة الحالية من اجل المحافظة على الجبهة الشعبية، اذ عانت فرنسا بداية عام 1938 من ازمة مالية وسياسية، اذ شن ماليو فرنسا حملة ضد قيمة الفرنك سبب الارتفاع الحاد في الأسعار وزيادة البطالة، اندلعت العديد من الإضرابات، ثم طلب رئيس الحكومة شوتامبس من المضربين العودة إلى العمل، لكنهم رفضوا. لهذا لجأ رئيس الحكومة بطلب المساعدة من بنك فرنسا، لمواجهة الازمة المالية، ونتيجة لذلك طلبت سفيو من الوزراء الاشتراكيين في 13 كانون الثاني الاستقالة، رافضين دعم رئيس الحكومة في البرلمان، مما ادى الى استقالت الحكومة في يوم 14 كانون الثاني 1938[83]. كتب السفير البريطاني في فرنسا لحكومته "لا أحد يستطيع أن يرى ما سيحدث في فرنسا قد تكون هناك تغييرات في الحكومة[84]تنبأ السفير نهاية التحالف الاشتراكي الراديكالي في الجبهة الشعبية "[85] .

مرت فرنسا بأزمة فراغ سياسي دامت اربعة ايام جرت خلالها مداولات واسعة لتشكيل الحكومة ،الازمة الحكومية حلت بتكليف شوتيمبس بتشكيل الحكومة(18 كانون الثاني 1938 – 10 أيار 1938)[86]، والملفت للنظر ان حكومته كانت ذات اغلبية راديكالية إذ ضمت ثلاثة عشر وزيرا من احزاب اليسار[87]، ولقيت دعما وحماسا، من الشيوعيون على الرغم عدم مشاركتهم في الحكومة، لأنها وعدت باتخاذ الاجراءات الصارمة ضد المتآمرين والانقلابيين، فضلا عن برنامج اقتصادي، متضمن منهاج الجبهة الشعبية واكدت على انها ستحرص على صيانة كل ما نالته الطبقة العاملة وجماهير الشعب من منافع واصلاحات في الحكومات السابقة[88].

كان رئيس الحكومة قد استبعد الاشتراكيين لرفضهم دعمه في وقت سابق، اما الشيوعيون فلم يدعوهم بالمشاركة في الحكومة إذ اخبر السفير الامريكي في فرنسا "أنهم سيبلغون عن كل محادثة إلى ستالين، فضلا الى إن البريطانيين كانوا يعارضون وجود الشيوعيين في الحكومة الفرنسية [89]

كانت الحكومة البريطانية قد رحبت بحكومة دون تمثيل شيوعي ،ألقت الصحافة اليسارية الفرنسية باللوم على الحكومتين البريطانية والسوفياتية للتدخل في الأزمة السياسية، وأفاد سفير بريطانيا في فرنسا أن هناك اتجاهاً متزايداً ومزعجاً إلى حد كبير داخل الوسط الفرنسي، إلى أن بريطانيا وصحافتها تميل إلى إعطاء المشورة واتخاذ جانب في الأزمة الفرنسية، لهذا نصح حكومته بأنه سيكون من المستحسن ان تكون المقالات الرائدة في الصحافة البريطانية بعيدة عن الازمة الحكومية الفرنسية[90].

طلب رئيس الحكومة من البرلمان منحه السلطات الاستثنائية ليقوم بسلسلة من الاجراءات كان من بينها قانون، سميّ ((قانون العمل الحديث)) المتضمن انشاء مكاتب للتوظيف وقواعد العمل الصناعي والعقود الجماعية والقوانين المحلية[91] ، وقررت الحكومة في21 كانون الثاني الخروج عن منهاج الحكومة المعلن والذي بموجبه منحت الثقة، وادخال مرونة اكثر على تطبيق اسبوع الاربعين ساعة عمل، والتقليل من الخدمات الاجتماعية اذ اصدرت مرسومين الاول: الحد من تطبيق الاربعين ساعة وخفض الاجور بنسبة 5 % "[92] اما الثاني: شمل قرار باستخدام القوة في إخلاء المصانع التي يحتلها العمال[93]. وهذا يمكن ان نسميه بالمرحلة الثانية من مراحل انهيار الجبهة الشعبية، يتبن ان منهاج الجبهة كان يشكل خطرا على الداخل الفرنسي وعلى كافة الجوانب، فضلا الى ان الحكومة ادركت الضغط السياسي الذي تمثله الاضرابات وبالتالي ارادت التنصل من اتفاقياتها لا سيما اتفاقية ماتينيون السلبية اقتصاديا وسياسيا. هذا التراجع يمثل التخلي عن برنامج الجبهة الشعبية، وقد مرت في فرنسا ازمة سياسية تزامنت مع التحرك الالماني للنمسا [94]، ومن جهتها لم تكن فرنسا في هذا الوقت مستعدة للقيام بأي اعتراض على النظام النازي وذلك لتوتر أوضاع فرنسا الداخلية والانقسامات السياسية داخل الجمعية الوطنية[95]،

مرت فرنسا بأزمة وزارية وصعوبات داخلية وأغلبها مشاكل مالية تتمثل بتدهور الوضع الاقتصادي اذ بلغ عجز التجارة الخارجية 6 مليارات فرنك، والمضاربة مقابل الفرنك واستمرار تدفقات الذهب، وتوسع العجز في الميزانية؛ هذا يدفع وزير المالية لخفض الإنفاق العام، وزيادة الضرائب، في 9اذار 1938، اخذ الفرنك يميل إلى الانهيار(الجنيه الإسترليني يساوي أكثر من 150 فرنكًا) ، وكانت حكومة شوتيمبس اعلنت عن نيتها في مطالبة البرلمان بالسلطات الكاملة، وتنفيذ سياسة التقشف، وتعطيل الاصلاحات الاجتماعية وتخفيض الرواتب التقاعدية والبدلات الاسرية يحذر النواب الاشتراكيون

من أنهم لن يصوتوا بالثقة[96]، وطالب اغلبية نواب الجبهة تأجيل بالتصويت بالثقة الا ان رئيس الحكومة غادر البرلمان وتوجه لتقديم استقالته للرئيس.وقد اتهم الشيوعيون رئيس الحكومة بالتنصل والهروب من المسؤولية، لا سيما وان القوات الالمانية اجتاحت النمسا. [97].

استقالت حكومة شوتيمبس في 10 آذار [98]ولم تتشكل حكومة جديدة وبقيت فرنسا في أثناء الأزمة النمساوية في فراغ سياسي ، القوات الألمانية اجتاحت النمسا بعملية اطلق عليها (العملية الصفراء)[99] في 11 أيار1938، منذ تلك اللحظة استمر التغيير والاضطراب بلا توقف. وكان سببه هو حاجة المانيا الى (المجال الحيوي) كما ادعى هتلر بذلك في مؤتمر عقده مع اركان جيشه[100].

اكتفت الحكومة الفرنسية بالاحتجاج الرسمي الذي أعلنه السفير الفرنسي في المانيا فرانسوا- بونسيه في مساء 11 آذار ((إن الحكومة الفرنسية ترفع احتجاجا شديد اللهجة، ضد القمع المدعوم بالقوة، والذي كانت ضحيته دولة مستقلة، من أجل خلق وضع لا يتلاءم مع استقلالها الوطني))[101].

وكانت حكومة شوتيمبس حكومة تصريف أعمال إلى 13 من الشهر نفسه، ومع ذلك دعا مجلس وزراءه في 12 آذار ليقرر عزم فرنسا اللجوء إلى الإجراءات العسكرية إذا ما حظيت بالدعم والمساندة البريطانية، لكن الحكومة الفرنسية فوجئت في الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر اليوم نفسه، بأن الحكومة البريطانية أبرقت لسفيرها في النمسا طالبتا منه نصح الحكومة النمساوية بعدم اللجوء للمقاومة، وكما نصحت الحكومة الفرنسية بذلك ونصحها بالحكمة والتريث[102]، وبهذا ربطت فرنسا المترددة مصيرها بسياسة بريطانيا التوفيقية- الاسترضائية. والنتيجة دولة مستقلة تبتلع في غضون ساعات!! وفي مكالمة هاتفية من وزير الخارجية البريطاني ادوارد هاليفاكس Lord Edward Halifax (1881-1959/ شباط 1938- أيار 1940) اكد دعم حكومته الكامل لفرنسا[103].لأن الحكومة البريطانية مازالت تعطي الأولوية لشؤونها الداخلية وتعتقد أنها ليس بمقدورها لاهي ولا الحكومة الفرنسية مساعدة النمسا ضد ألمانيا، لأنها أصبحت قوة لا يستهان بها ولا بمؤسستها العسكرية [104].

كان على فرنسا مواجهة ازمة خارجية اخرى متمثلة بقرار هتلر بضم اقليم السوديت [105]. وكانت فرنسا تمر بازمة حكومية، الشيوعيين رفضوا المشاركة في تشكيل حكومات الجبهة الشعبية، لانهم تيقنوا ان الحكومة السابقة خرجت عن المنهاج الذي سبق وتم الاتفاق عليه، الا انه في 12 اذار اعطت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي تأييدها لمساعي توحيد جميع القوى في فرنسا بغية تحقيق المنهاج الذي يطالب به جمهور الناخبين، ولاسيما وان بلوم حاول اشراكهم في الحكومة ومحاولا اقناع الراديكاليين والاشتراكيين بذلك، مخاطبهم قائلا: ((في حالة الحرب، سنقوم بتعبئة الشيوعيين كأي شخص آخر، قاعدتهم العريضة تمثل مليون و 500 الف من العمال والفلاحين وصغار التجار))[106] .

كلف الرئيس ليبرون، ليون بلوم بتشكيل حكومة ذات وحدة وطنية، الا ان الاحزاب اليمينية رفضت ان تكون تحت قيادة الاشتراكي بلوم[107]، وتمكن من تشكيل حكومة (13 آذار 1938- 10 نيسان 1938)، ذات نزعة راديكالية- اشتراكية[108]، يعود بلوم إلى صيغة وبرنامج الجبهة الشعبية، لاسيما وانه احتفظ بوزارة المالية، وتم استبدال وزير الخارجية ديلبوس، الذي رفض المشاركة بالحكومة الجديدة بسبب ضعفها[109]، والذي اعتقد أن الهيبة الفرنسية انتكست في اوربا الشرقية، لذا استبدل بالاشتراكي بول بونكور، وهو من المناهضين للفاشية وعلاقته سيئة مع موسوليني[110]في العديد من

الأوساط تعتبر بمثابة "زلة" وأن تكون إيماءة تحدٍ لموسوليني[111]، واحتفظ دلادييه بوزارة الدفاع [112]، واغلبية الحكومة كانت من الحزب الاشتراكي سفيو والحزب الراديكالي[113].

كانت حكومة بلوم قد غضت النظر عن قضية ضم المانيا للنمسا لكونها حسمت وصارت امر واقع، الا انه تعهد رسميا في 14 اذار أن فرنسا ستفي بالتزاماتها تجاه تشيكوسلوفاكيا في حالة التوسع الألماني[114]، يتبين لنا ان فرنسا كانت على يقين ان المانيا لا تقف عند النمسا وانها ستكمل الانشلوس لباقي الاراضي التي توجد فيها تبعية المانية، وفي اليوم نفسه تعرض الفرنك الى ضربة مقابل سعر صرف الجنيه الاسترليني، عضو مجلس الشيوخ لويس مارين ورئيس لجنة العلاقات الخارجية Comite des Forges ، المنتمي للجناح اليميني نائب عن نانسي، كان متشائما للغاية حول اجراءات الحكومة، فضلا الى ان الحكومة البريطانية كانت تأمل بعدم منح الثقة في البرلمان لحكومة بلوم، اذ ان الحكومة البريطانية الجديدة برئاسة نيفيل تشمبرلين "Neville Chamberlin" (28 أيار 1937– 10 أيار 1940) [115] ،غير مرتاحة من حكومة بلوم ((هذه الحكومة الاضعف في فرنسا يمكن تخيلها في الظروف الحالية)) تتألف من وزراء في أماكن خاطئة، لا يسعنا إلا أن نأمل ان يرفض البرلمان التصويت بالثقة ... وطلب من السفارة أن ينقلوا بلباقة إلى الفرنسيين أنهم إذا توقعوا منا الدخول في تعاون أوثق معهم لمواجهة الأزمة الدولية، فنتوقع أن تكون في فرنسا حكومة قوية تمثل القوة الحقيقية لفرنسا [116]،

كان محور اهتمام الحكومة الجديدة قضيتان الاولى داخلية: مسألة التمويل المالي والدفاع الوطني، والثانية خارجية: القضية الاسبانية، والقضية الجيكوسلوفاكية، وعند التصويت للحكومة بالثقة في 17من الشهر نفسه حدث خلاف بين اليمين واليسار وبخاصة حول القضية الاسبانية، وحول القضايا المالية، الا ان الحزب الراديكالي اقترح منح الثقة للحكومة[117]، كان بلوم غير قادر على ادارة الاقتصاد وأنه يمكن توقع حدوث المزيد من الانخفاض في الفرنك وتزامن تشكيل الحكومة موجة جديدة من الإضرابات والمظاهرات .

سعى بلوم للحصول على السلطات الكاملة لتنفيذ سياسة تحفيز الاقتصادي: زيادة المعروض من النقود، واعتماد ضريبة رأس المال، والسيطرة على معاملات سوق الأوراق المالية، والتي تذهب إلى أبعد من تدابير حزيران1936 [118]، قدمت الحكومة في 1 نيسان مشروع قانون في مجلس النواب تطلب فيه منحها السلطات الكاملة، اذ حضر بلوم الى البرلمان وقدم ملخص للوضع الاقتصادي الذي تمر به فرنسا وشخص الوضع المالي مصرحا ان قيمة تهريب رأس المال منذ عام 1935 بلغت 40 مليار فرنك بوانكاريه يساوي "80 مليار فرنك اوريول "إغلاق شبه كامل للاستثمارات في فرنسا" وبالتالي انخفاض في النشاط العام وعائدات الضرائب، وتدني الإنتاج الفرنسي اذ ارتفعت المؤشرات من 144 في عام 1929 إلى 98 في كانون الثاني 1938 (الأساس 100 في عام 1913). يزداد العجز في الميزان التجاري سوءًا. أعباء ثقيلة لميزانية الدولة، اذ وصل العجز في الميزانية العادية 8 مليارات فرنك، وصرح ان الحكومة تحتاج الى32 مليار نفقات استثنائية، بضمنها نفقات الدفاع الوطني[119] وطرح السؤال في مجلس النواب كيفية تمويل هذا العجز، اذ لم تعد الدولة قادرة على توفير الائتمان الذي تحتاجه في السوق، لا يمكن تكرار الاقتراض طويل الأجل، وعقود الائتمان قصيرة الأجل، وطباعة النقد، وبنك فرنسا يسيطر على العملات الأجنبية والقضايا الذهبية، وتضطر الحكومة إلى عرض وتخفيض قيمة

الفرنك، لتجنب تهريب الذهب، وبالتالي ممارسة سياسة باهظة الثمن والتي تضر باستئناف الإنتاج، فضلا الى الاوضاع الدولية تتطلب زيادة نفقات الأسلحة، التي بلغت في عام 1938 نسبة 46 في المائة من إجمالي إيرادات الدولة.

اعتقد بلوم ان هذه السياسة تتطلب انضباطًا مزدوجًا، الانضباط العمالي، في صناعة الأسلحة، ثم في قطاعات أخرى، مثل استعادة ساعات العمل، إذ لوح بتمديد ساعات العمل. ومن ثم فإن "الانضباط الرأسمالي" يصبح "واجب الدفاع الوطني" الالتزام بالاستثمار في البلاد، وبناءً على كل ما تقدم، اقترح المشروع تدابير مالية ولا سيما ضريبة استثنائية على رأس المال، بقيمة متدرجة تتراوح بين 4 –17 في المائة، وتطوير الائتمان وتخفيض سعر الفائدة، بالتعاون مع بنك فرنسا الذي سيسيطر على هذه السياسة و يبرم معاملات الصرف الأجنبي وفي الخاتمة صرح ليون بلوم قائلا: ((المفارقة المأساوية أن أمة محببة بالسلام والتقدم الإنساني السخي مجبرة على الكفاح وتركيز جميع مواردها من أجل جهد الانفاق العسكري))، صوت مجلس النواب بالسلطات الكاملة، بأغلبية 311 صوتاً مقابل 250 صوتاً، وبين التصويت تراجعا في مساندة برنامج الجبهة الشعبية، اذ ان التصويت في حزيران 1936وصل الى 380 نائبًا، الحزب الراديكالي على الرغم من الانشقاق في صفوفه الا ان الاغلبية تصوت بمنح الحكومة كامل الصلاحيات[120]. . ووافق الحزب الشيوعي على اجراءات الحكومة، لاسيما وان نواب الجبهة الشعبية كانوا حذرين من أن "عناصر معينة من اليمين. كانوا يقصدون الحزب الاجتماعي الفرنسي تحاول تشكيل حكومة مناهضة لليسار وحذرت "بعدم السماح باستغلالهم[121]،

لهذا تم التصويت بالثقة في البرلمان لحكومة بلوم في 1 نيسان 1938 [122]، الا ان مجلس الشيوخ في 8 نيسان 1938رفض منح الحكومة الصلاحيات بأغلبية 214 صوتًا مقابل 47 صوتا وقرر بلوم ، الاستقالة في 10 نيسان 1938[123].وبهذه الاستقالة دخلنا المرحلة الثالثة من مراحل انهيار الجبهة الشعبة.

حكومة ادوارد دالادييه الاتقلابية والإتجاه نحو الحرب .

كانت المعارضة اليمينية في مجلس الشيوخ وعدم منح الصلاحيات الاستثنائية لحكومة بلوم سببا في استقالتها، فضلا الى ان بلوم لم يستطع ان يتخذ تدابير جديدة مشابهة لقرارات حكومته الاولى، فتأزم الاوضاع المالية والميزانية العامة التي عانت العجز، وانخفاض مبلغ الاحتياط في البنوك، لهذا كانت فرنسا بحاجة الى حكومة وطنية من اجل الخروج من ازمتها، كلف الرئيس ليبرون، ادوارد دالادييه بتشكيل الحكومة (12نيسان 1938–11 ايار 1938)[124] رجل قوي ووطني راديكالي موثوق به من قبل الجمعية الوطنية ومن قبل هيئة الأركان العامة والاوساط الشعبية التي يحظى بها، اشتركت سفيو في الحكومة بوزارتين فقط فروسارد للاشغال العامة والتجارة ورامادييه للعمل ، ولم يشترك الشيوعيون فيها، هيمن عليها الراديكاليون، ووصفت حكومته بالوحدة الوطنية التي كانت في الاساس حكومة راديكالية، على نمط حكومة شوتيمبس الاخيرة، اذ استعان دالادييه بعناصر من الوسط ، وميوله لليمين، وتقريبه المعتدلين شوتيمبس نائب رئيس الحكومة (مثل بول رينو للمالية و جورج ماندل للمستعمرات) وهم مناوئين للجبهة الشعبية البرت ساروت للداخلية جورج بونيه"George Bennet" (1889–1973/ 10 نيسان 1938–13 أيلول 1939) وزيرا للخارجية اذ ان رئيس الحكومة اراد سياسة خارجية مغايرة عن سياسة بونكور [125] ، الذي صرح باتخاذ موقف حازم وميال الى القوة العسكرية ولم يكن رئيس الحكومة ميال لتلك السياسة لهذا استبدل بجورج بونيه الذي كان ميالا الى التهدئة وانه يعمل أي شيء من اجل ان يبقى هتلر ساكنا[126]، اجري تصويت لمنح الثقة للحكومة، اذ صوت572 نائبا، وهذه الاغلبية تمثلت في ان اليسار

الاشتراكي والشيوعي ساندوها فضلا الى قسم من اليمين، فاليسار يريد الحفاظ على منهاج الجبهة الشعبية، وعلى واجهة مكافحة الفاشية والخطر الخارجي، واليمين يسعى الى ضرب تكتل الجبهة الشعبية ، واللافت للنظر انه في عام 1926 ، كما في عام 1934، تحول الراديكاليون إلى اليمين؛ ولكن في عام 1938 مع دالاديه كان هؤلاء هم الذين أخذوا زمام المبادرة في صيغة الوحدة الوطنية[127]

كان دالاديه غير واضح بشأن السياسة التي كان يقودها والأغلبية التي يعتمد عليها. لم يعلن عن طموحه في تصفية الجبهة الشعبية، فاعلن رئيس الحكومة دلاديه في 12 نيسان شعار ((الدفاع عن الحرية والخبز والوطن)) الصيغة تعود إلى عام 1936؛ لكن السلام الذي وعد الشعب به قد استبدل بالوطن الذي طلب منهم الدفاع عنه[128].يمكن تبرير استبدال كلمة السلام مع كلمة الوطن في ضوء التوترات الدولية التي سادت المنطقة والتحركات الالمانية التي قام بها هتلر والتي كانت فرنسا معتقدة انه لن يقف الى هذا الحد، وأن المواجهة العسكرية مع المانيا هي مسألة وقت.

لقد دخلت فرنسا في مدة حرجة، لاسيما وان اثار اصلاحات الجبهة كانت سلبية[129]، والقلق بشأن المعدات العسكرية الفرنسية، لاسيما ان تأميم المصانع العسكرية اثرت على الانتاج وتأثرت بالأزمة الاقتصادية، اذ طلبت الحكومة من المصانع العاملة في الدفاع الوطني زيادة إنتاجهم، لاسيما وان احداث النمسا كانت حاضرة.

كانت حكومة دلاديه قلقة إزاء استمرار الأزمة الفرنسية الداخلية، لذا قرر رئيس الحكومة إعطاء الأولوية للانتعاش الاقتصادية، في3 ايار 1938و بالاتفاق مع وزير المالية، اصدرت الحكومة مراسيم قانونية بزيادة الضرائب بنسة 11%، وفي اليوم نفسه اعلن رئيس الحكومة عبر الاذاعة الوطنية، بتخفيض جديد في قيمة الفرنك من اجل استعادة التكافؤ بين الأسعار الفرنسية والسوق العالمية، وهذ العمل لأول مرة منذ عام 1931 اعاد لفرنسا ما يقارب عشرة مليار فرنك من الخارج[130]، وتم تغطية قرض جديد بقيمة 5 مليارات فرنك، واتخذت الحكومة سلسلة من المراسيم القانونية لتسهيل استعادة الإنتاج في مصانع التسليح من خلال السماح لأرباب العمل لفرض العمل الإضافي فوق الحد القانوني 40 ساعة، وكانت هناك مطالبة من وزير المالية رينو بإلغاء قانون 40 ساعة اذ كان يرى فيه عائق لاستئناف الإنتاج، يعارضه الوزراء الاشتراكيون، المطالبين بالحفاظ على القانون وفتح مفاوضات مع النقابات لغرض تعديل القانون [131]، المدة من ايار – الى نهاية عام 1938مدة حرجة لأحزاب الجبهة الشعبية، اذ ان اجراءات الحكومة الراديكالية متجهة نحو تصفية الجبهة الشعبية، وهي مسألة وقت[132].

كان رئيس الحكومة قد صرح قائلا: ((يجب علينا ان نعيد فرنسا الى العمل ... واعادة النظر بقانون الاربعين ساعة ليتوافق مع الضرورات الوطنية والى الوضع العام في اوربا، ففي أي بلد اوربي لا يتركوا ساعة عمل واحدة في الاسبوع، ولطالما ان الوضع الدولي غير مستقر، يجب تمكين العمل ليتجاوز الاربعين ساعة لاسيما الشركات المعنية بالدفاع الوطني"[133].

كان على الحكومة التعامل بحذر مع المسائل الخارجية فقد وحدت السياسة الفرنسية فوزير الخارجية جورج بونيه ، وهو ايضا من الحزب الراديكالي وكانت له النظرة السياسية نفسها مع دالاديه والمتوافقة مع نظرة الحكومة البريطانية وهي اللجوء إلى التفاهم الدبلوماسي لحل الخلافات الفرنسية– الالمانية[134]، [135]،

اتخذت الحكومة اجراءات في ايار والتي كانت مؤشرا على ان الحكومة تتنصل من مشروع وبرنامج الجبهة الاصلاحي، اذ ان دالاديه اخذ يحكم معتمدا على المراسيم الاستثنائية الممنوحة له من قبل الجمعية الوطنية، ثم اعلن مهددا بإلغاء اسبوع الاربعين ساعة عمل والغاء كل القوانين التي تضر بالمصلحة الوطنية وبالجبهة الداخلية لفرنسا، وافقت الحكومة على مقترحات وزير المالية رينو، القاضية التخلي عن برنامج الجبهة الذي تم اقراره في حكومة بلوم الاولى 1936، مما ادى الى استقالة الوزيران الاشتراكيان من الحكومة[136] .

يتضح لنا ان تلك المدة هي الحرجة في تاريخ الجبهة الشعبية لاسيما وان ما انجزته الحكومات السابقة من اصلاحات اقتصادية واجتماعية لصالح العمال والطبقات الفقيرة على الرغم من الانعكاس السلبي لهذه الاصلاحات على فرنسا سياسيا واقتصاديا وعسكريا، لان الاحداث اثبتت ان فرنسا قد تراجعت وهذا التراجع اضعف اهم مؤسسة وهي المؤسسة العسكرية وانتاجها الحربي، وبدت فرنسا ضعيفة على المستوى الخارجي وهذه المرحلة الرابعة والاخيرة من الحياة السياسية للجبهة الشعبية في ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة.

كان الشيوعيون في فرنسا رافضين سياسة الحكومة، فضلاً عن الاشتراكيين والحزب الديمقراطي المسيحي اذ اطلقوا حملة عنيفة ضد رئيس الحكومة، اتهموه علانية بمحاولته ضرب اتفاقيات الجبهة الشعبية، التي اتخذت في عام 1936 وجميع الجهود التي تبذلها الاحزاب لحجب الثقة عن الحكومة، في4 تشرين الاول 1938، فشلت الجهود في الجمعية الوطنية لحجب الثقة للحكومة، ونتيجة لذلك، عقد الحزب الراديكالي مؤتمره في 27 من الشهر نفسه 1938 في مرسيليا، والقى دالاديه خطابا حمّل فيه الطبقة العاملة والحزب الشيوعي الفرنسي ما تمر به فرنسا من نكسات داخلية، ورفض الراديكاليون حضور اجتماع للجنة القومية للجبهة الشعبية في 10 تشرين الثاني من العام نفسه، واتخذت اللجنة التنفيذية للحزب الراديكالي قرارا في 12 تشرين الثاني 1938، بترك الجبهة الشعبية، هذا الانشقاق هو النهاية الحتمية والانهيار الحقيقي الفعلي للجبهة الشعبية الموحدة سياسيا، وفي الوقت نفسه اتخذ رئيس الحكومة دالاديه قرارات التدابير المالية التي تعكس الرغبة لإعداد فرنسا للحرب الوشيكة في اعتقاده.

اتخذت الحكومة في 13تشرين الثاني عدت قوانين بموجب السلطات التي منحت لها، اقرت الزيادة في الضرائب، وتمديد ساعات العمل في الظروف الاستثنائية، قابله الشيوعيون والاشتراكيون والنقابيون بالرفض والاستنكار، ويدعون الى اضراب عام ضد "القرارات الرجعية"[137]. هذه التعبئة تقود إلى إضراب 30 تشرين الثاني، وبالمقابل اتخذت الحكومة موقفا حازما ضد الاضراب، واصدرت مرسوم باستعمال القوات الضاربة لسحق الاضراب لعام الذي دعت اليه C.G.T اذ سميت ب "قوانين رينو" نسبتا الى وزير المالية رينو [138].

عجزت المنظمات الاشتراكية على تحريض العمال والرأي العام ضد الحكومة، وبعد اربعة ايام اصدرت الحكومة مراسيم استثنائية لتنظيم الميزانية العامة بفرضها تدابير خاصة اذ ألغت اسبوع الاربعين ساعة عمل نهائيا، واطلق الحزب الاشتراكي على هذه الاجراءات الحكومية ب" الانقلاب الرجعي"، وحين اجتمع البرلمان للتصويت على تلك الاجراءات تم المصادقة عليها من قبل ممثلين اليمين والوسط يدعمهم الراديكاليين[139]، وبذلك مثلت "ديكتاتورية" دالاديه من اذار الى تشرين الثاني 1938 النهاية الفعلية للجبهة الشعبية، يتضح مما سبق ان الحزب الراديكالي وعلى رأسه رئيس الحكومة كان لهم الدور البارز في قيام برنامج الجبهة الشعبية الفرنسية، وحينما تطلبت المصلحة الوطنية التخلي عن برنامج

الجبهة الشعبية تنصل الراديكاليون عن الاحزاب اليسارية وشكل ذلك الضربة الحاسمة لنهاية حكم اليسار في الجمهورية الفرنسية الثالثة.

الخاتمة:

1. بعد احداث شباط 1934 توفرت كافة الامكانات لتشكيل الجبهة الشعبية الموحدة، ضد الخطر الفاشي والانقلاب على القوانين الدستورية .
2. كان الحزب الشيوعي الفرنسي، أول من اثار الحملة لتحقيق فكرة الجبهة الشعبية.
3. وضع منهاج الجبهة الشعبية بعد مناقشات طويلة، كان فيه شيء كثير من التسامح والتنازل لصالح الراديكاليين، رضى به الاشتراكيون وأيده الشيوعيون.
4. تعد بنود اتفاقية ماتينيون هي التدابير الاولى التي اتخذتها الجبهة الشعبية منذ فوزها في الانتخابات، وصار هناك نوع من الاتحاد الكونفدرالي للمنظمات العمالية للمطالبة بالحقوق.
5. نجحت احزاب اليسار بتشكيل جبهة متحالفة فازت بانتخابات 1936 واستلمت السلطة في فرنسا.
6. اضطرت حكومات الجبهة الشعبية الى الرضوخ للتدخلات الخارجية لا سيما في المسائل المالية.
7. قدمت الجبهة الكثير من التنازلات وشجعت اعمال الاضراب التي كان يقوم بها العمال في المصانع ومنها اضرابات الملازمة.
8. الاصلاحات التي قامت بها الجبهة الشعبية كانت عشوائية غير مدروسة واثرت على البنية التحتية والصناعية والعسكرية والاقتصادية لفرنسا.
9. الخلافات الحزبية كانت حاضرة بين احزاب المأتلفة للجبهة الشعبية.
10. الضغوطات الخارجية لا سيما وان الحزب الشيوعي كان ضمن احزاب الجبهة الشعبية والعداء من قبل الدول الرأسمالية وفي مقدمتهم بريطانيا.
11. تعرضت احزاب اليسار الى ضربة داخلية من الاحزاب الراديكالية المتحالفة التي نفذت عملية انقلابية خسرت على اثرها الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا.
12. السبب الرئيس وراء اجراءات الراديكاليين هو التراجع الذي عانت منه فرنسا في بنيتها التحتية وبالمقابل كانت المانيا قد حققت تقدم كبير في كافة المجالات لاسيما البنية العسكرية وادراك الساسة في فرنسا الخطر الالماني.

الهوامش

([1]) Dutter Gordon, French Foreign And Economic Relations Under The Popular Front Govern Ments, University Of Rochester, Rochester, N.Y. 1987.P37.
([2])Ipid, P67.
([3])Pierre Bezbakh, Histoire De La France De 1914 À Nos Jours, Éditions Française Inc, Paris, 1997. P155.

([4])ألبيرت فرانسوا ليبرون (1871 –1950) سياسي ورجل دولة فرنسي بدا حياته السياسية بانتخابه نائباً في مجلس النواب الفرنسي عام 1900،أصبح وزيراً للمستعمرات(1911–1913) وزيرا للمناطق المحررة(1917–1919)كما انتخب عضواً في مجلس الشيوخ عام 1920، وأصبح رئيساً لمجلس الشيوخ عام 1931، وقد انتخب رئيساً للجمهورية في 10أيار 1932،وقد بقى في هذا المنصب حتى عام 1940 وبهذا أصبح آخر رئيس للجمهورية الفرنسية الثالثة، في نهاية حياته كتب مذكراته التي وضع فيها تحليل الأحداث التي كانت اكثر غموضا في السياسية الفرنسية في هذه المرحلة وقد جاءت مذكراته تحت عنوان شهادة(Témoignage)توفي ليبرون في عام 1950، بعد صراع طويل مع المرض، للتفاصيل ينظر:

Albert Lebrun, Témoignages, Pion, Paris ,1945;

http://www.britannica.com/EBchecked/topic/334285/Albert-Lebrun

([5])ليون بلوم: (1872 – 1950)، سياسي فرنسي اشتراكي، من عائلة ثرية من تجار المنسوجات في الالزاس، على الرغم من انه محامي، إلا أنه اكتسب اهتماماً بالأدب والنقد، تأثر بالنظريات الاشتراكية لجان جوريس، انضم إلى الحزب الاشتراكي في عام 1902، أصبح الزعيم الروحي للاشتراكيين بعد اغتيال جوريس في عام 1914، انتخب عضواً في مجلس النواب عام 1919، عندما انفصل الشيوعيون عن الحزب الاشتراكي في عام 1920 أصبح زعيم الحزب الاشتراكي (سفيو)، عمل بتشكيل تحالف من الراديكاليين والاشتراكيين والشيوعيين مكونين الجبهة الشعبية؛ بسبب تهديد الفاشية بعد أعمال الشغب التي اندلعت في باريس في شباط 1934 وفاز هذا التحالف في انتخابات أيار 1936، وأصبح بلوم رئيساً للحكومة في حزيران 1936رفض بلوم التصويت بكامل سلطاته على المارشال بيتان كرئيس لحكومة فيشي، تم ترحيله لاحقاً إلى ألمانيا مع يهود فرنسيين، وقد تم إطلاق سراحه من قبل قوات الحلفاء في عام 1945، كتب في الأسر "**للبشرية جمعاء**"، والذي يلخص الأسس الفلسفية للماركسية مع الضرورات الأخلاقية والفكرية للإنسانية، ترأس الحكومة الانتقالية، بدءاً من 16 كانون الأول 1946 لتشكيل الجمهورية الفرنسية الرابعة، شغل بلوم منصب نائب رئيس حكومة أندريه ماري في أب 1948، توفي في 30 آذار 1950. للتفاصيل ينظر:

Muriel Montero, La France Contemporaineles 1914 À 1945 ouvrage Publié Sous La Direction De Jean Garrigues, Armand Colin, Paris, 2001, P. 173.

([6])Pierre Bezbakh,Op.Cit.,P156.

([7]) Serge Berstein Et Pierre Milza Serge Berstein Et Pierre Milza, Histoire De La France Au Xx E Siècle Au, (1900 – 1930), Paris, , Tome Ii , 1999., P,154.

([8]) Ronald Sherwin Tiersky, The Communist Movement In France (1920 – 1971), Columbia University, 1972. Op, Cit., P66.

([9])Dutter Gordon, Op, Cit.,P44

([10]) شملت حكومة بلوم الأولى ثمانية عشر من الاشتراكيين ، أربعة عشر من الراديكاليين واثنين من الجمهوريين الاشتراكيين وللتفاصيل حول الكابينة الوزارية. ينظر:

Edmond Michael Feeks,The Influence Of The French Communist Party On French Foreign Relations, 1934-1939 American University, Washington,D.C.1966,P49 ; Charles Albert Endress,The Republican-Radical And Radical-Socialist Party In The French Popular Front, 1934-1938. Tulane University, Michigan 1968.,P178.

([11])Serge Berstein Et Pierre Milza, Op, Cit, Tome- 2,P157; Charles Albert Endress, Op, Cit, P187; Julian Jackson, Op,Cit., P. 303-305.

([12])Julian Jackson, Op,Cit., P.85.

([13])Edmond Michael Feeks, Op, Cit., P50.

([14])Serge Berstein Et Pierre Milza, Op, Cit,Tome Ii,P155.

([15])Dominique Borne Henri Dubief, , Histoire De La France ContemporaineTa La Crise Des Années

30,1929-1938, Éditions Du Seuil, 1989, P.149-150.

([16]) Julian Jackson, Op,Cit., P.86.
([17])Edmond Michael Feeks, Op, Cit., P51.
([18])Dominique Borne Henri Dubief, Op, Cit, P. 150.
([19])Pierre Bezbakh,Op.Cit.,P156; Dominique Borne Henri Dubief, Op, Cit, P.111
([20])Edmond Michael Feeks, Op, Cit., P51.
([21])Ipid, P52.
([22]) Georges Lefranc, Histoire Du Front Populaire. 2d Ed. Paris: Payot, 1974. P,76.
([23])Julian Jackson, Op,Cit., P.87.

([24])كانت أحداث شباط منعرجا وحدثا خطيرا في حياة الجمهورية الفرنسية الثالثة(1870–1940)إذْ كان بوسع الحركات والمنظمات اليمينية الإطاحة بالقوانين الدستوريةويمكن ان نفسر احداث شباط انعكاسا لتأثر فرنسا من عام 1931 بسبب الازمة الاقتصادية العالمية واثارها الاجتماعية بشكل خاص تضرب الطبقات الوسطى، والبطالة التي وصلت الى أقصى حد لها والسلطة غير قادرة على توفير الحلول وتؤشر ميزانيتها عجزًا كبيرًا، انعكس ذلك على الإرباك السياسي وسرعة تبدل واستقالة الحكومات. للتفاصيل ينظر:

Julian Jackson, Op,Cit., P.66.
([25]) A.N., F22, 1585, Accord General Du 7 Juin 1936 E N Tre La Confederation Generale Du Travail Et La Confederation Generale De La Production Franqaise.
([26]) A.N., F22, 1587, Paris, 3 Juin 1936, Federation Francaise D E S Syndicats Chretiens D'employss 3 L. 0. Frossard; A.N., F22, 1586, 7 Juillet 1936, Note De La C Onfederation Francaise Des Travailleurs Chretiens; A.N., F22, 1585, Paris, 13 Aoqt 1936, Leon Jouhaux Au Ministre D E I'lnterieur; Paris, 17 Aoqt 1936, Lebas9 Mm. Les Prefets.
([27])A.N., F7, 12,961, 24 Juillet 1936. Dutter Gordon, Op, Cit.,P29
([28])A.C.C.P., P.V. 8 Juin 1936, P. 188; P.V. 22 Sep Tem B Re 1936, Pp. 302-3. Dutter Gordon, Op., Cit,P.30.
([29])Dominique Borne Henri Dubief, Op, Cit, P154; Pierre Bezbakh,Op.Cit.,P157.
([30]) A.N., F22, 1585, Accord G En Eral Du 7 Juin 1936 E N Tre La Confederation Generale Du Travail Et La Confederation Generale De La Production Franqaise.
([31])Ronald Sherwin Tersky, Op, Cit., P68.
([32])A.N., F22, 1585, Loi Du 11 Juin 1936.
([33])Serge Berstein Et Pierre Milza, Op, Cit,Tome Ii,P158-159.
([34])Ronald Sherwin Tersky, Op, Cit., P69.
([35])Dominique Borne Henri Dubief, Op, Cit, P112.

([36]) إن الحد الأقصى لساعات العمل الأسبوعية التي تبلغ 40 ساعة (بدلاً من 48 ساعة أو أكثر) يؤدي إلى إحياء البطالة ، كما أظهر الخبير الاقتصادي الفرنسي .

Alfred Sauvy, Histoire Économique De La France Entre Les Deux Guerres De L'armistice À La Dévaluation De La Livre, Paris. tom 2,p115, 1965.

([37])Pierre Bezbakh,Op.Cit.,P 156.

([38]) احمد بهاء عبد الرزاق، الجبهة الشعبية الفرنسية ودورها السياسي في فرنسا1935–1938، بحث منشور، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، جامعة الكوفة، العدد 17/ 2015، ص 353.

([39]) أصدر مجلس النواب القانون الخاص بالجماعات المقاتلة والميليشيات الخاصة، المتضمن حل الجماعات شبه العسكرية المسؤولة عن الاضطرابات في فبراير ولتورطها في محاولة اغتيال ليون بلوم في حزيران 1936.

Sean Michael Kennedy, The Croix De Feu, The Parti Social Franqais And French Politics, 1927-1945

University York,1998, P.434.

([40]) Dominique Borne Henri Dubief, Op, Cit, P**178** .

([41])(A.N., F7, 12,961, 24 Avril 1936, 10 Juillet 1936.

([42])Gordon Dutter, Op, Cit.,P34.

([43])S.H.A.T., 2 N 21, D. 1, P.V. 2 Octobre 1936 Du C.P.D.N.

([44])Pierre Bezbakh,Op.Cit.,P157; Dominique Borne Henri Dubief, Op,Cit, P113.

([45])Dutter Gordon, Op, Cit.,P34

([46]) Dominique Borne Henri Dubief, Op, Cit, P.**155** .

([47])Serge Berstein Et Pierre Milza, Op, Cit,
Tome Ii,P158.

([48]) Dutter Gordon, Op., Cit, P21.

([49])Dominique Borne Henri Dubief, Op, Cit, P.159.

([50])Pierre Bezbakh,Op.Cit.P.158.

([51])Dominique Borne Henri Dubief, Op, Cit, P.160.

([52]) Georges Lefranc, Op, Cit., P83.

([53])Kenneth Moure, Op, Cit., P201.

([54]) اندلعت هذه الحرب بين قوات فرانكو والحكومة الاسبانية، وقد دعمت ايطاليا والمانيا فرانكو، في حين ساند الاتحاد السوفيتي الحكومة المركزية، رغم مشاركة تلك الاطراف في لجنة عدم التدخل الاجنبي في الحرب الاهلية الاسبانية ، بالاشتراك مع فرنسا وبريطانيا، وقدم نجاح قوات فرانكو دعماً حقيقياً للاستراتيجية النازية والفاشية .

David Calton, Eden Blum And The Origins Of Non-Intervention, Contemporary History, Vol. 6 , No.3, P. 44 .

([55])Pierre Bezbakh,Op.Cit.,P.166.

([56])Pierre Bezbakh,Op.Cit.,P.164.

([57])Dominique Borne Henri Dubief, Op, Cit, P. 161.

([58]) Pierre Bezbakh,Op.Cit.,P .165.

([59])Dominique Borne Henri Dubief, Op, Cit, P160-164.

([60])Dutter Gordon, Op, Cit.,P45-49.

([61])Edmond Michael Feeks, Op, Cit., P66

([62])Ronald Sherwin Tersky, Op, Cit., P70.

([63])Ipid, P.71.

([64])Julian Jackson, Op,Cit., P.273.

([65])Ipid , P.274.

([66])Pierre Bezbakh,Op.Cit.,P.176.

([67])Ronald Sherwin Tersky, Op, Cit., P.72;

كانت أول حكومة استقالت نتيجة التصويت المعادي لمجلس الشيوخ هو ليون بورجوا في عام 1897 ، مما خلق سابقة دستورية هامة. في سنوات ما بين الحربين ، قبل سقوط بلوم ، أسقط مجلس الشيوخ الحكومات في عام 1925 (هيريوت) ، 1930 (تارديو) و 1932 (لافال). كان بلوم قد نظر بالفعل في مشكلة مجلس الشيوخ في رسائله حول الإصلاح الحكومي. واقترح أن يُلزم مجلس الشيوخ بالتصويت على التشريع المقترح في غضون فترة زمنية محدودة من أجل إزالة صلاحياته عن العرقلة عن طريق التأجيل المنهجي. للتفاصيل ينظر:

Julian Jackson, Op,Cit., P.271.

([68])Julian Jackson, Op,Cit., P.274.

([69]) Lefranc, Georges, Op, Cit., P89.

(70) محامي ورجل دولة فرنسي، دخل في العمل السياسي بعد ان أصبح محاميا إذ انتمى للحزب الاشتراكي الراديكالي وأصبح عضواً بارزاً داخل الحزب، أصبح نائباً في مجلس النواب الفرنسي عام 1919،ثم شغل عدة مناصب وزارية أهمها العدل والداخلية في المدة(1924 _ 1926)أصبح رئيساً للوزراء في شباط 1930وكذلك أصبح رئيساً للوزراء للمرة الثانية من تشرين الثاني 1933 إلى كانون الثاني 1934،فيعام 1924استقال من رئاسة الوزراء بعد اهتمامه بالتواطؤ بقضية ستافسكيStavisky المالية التي ولدت ازمة سياسية كبيرة في فرنسا، وأصبح رئيساً الوزراء للمرة الثالثة بين حزيران 1937 – آذار 1938، أصبح نائباً لرئيس الوزراء ادوارد دلادية وبول رينو خلال المدة(نيسان 1938 – آيار 1940)كما استمر في نفس المنصب في حكومة الجنرال بيتان وكان أول من وافق على الموافقة على عقد الهدنة مع الألمان، انشق عن حكومة الجنرال بيتان بعد ان كان في مهمة رسمية إلى الولايات المتحدة وعاش بقية حياته في الولايات المتحدة، وأضطر إلى التخلي عن أي نشاط سياسي، في عام 1947 حوكم وأدين غيابيا بتهمة التعاون مع العدو أثناء الحرب العالمية الثانية، توفي في واشنطن في 1 تموز 1963. للمزيد ينظر:

http://www.britannica.com/EBchecked/topic/108102/Camille-Chautemps

([71])Charles A. Endress, Op, Cit., P259.;

الا ان رولاند تريسكي يذكر في كتابه ان تشكيل الحكومة كان بنفس يوم استقالة بلوم . للتفاصيل ينظر:

Ronald Sherwin Tersky, Op, Cit.,74.

([72])Dutter Gordon, Op, Cit.,P46

([73])Edmond Michael Feeks, Op, Cit., P67-68;Charles Albert Endress, Op, Cit, P259.

([74])Serge Berstein Et Pierre Milza, Op, Cit, Tome- 2,P.241.

([75])Charles Albert Endress, Op, Cit, P262

([76])Charles Albert Endress, Op, Cit, P258.

([77])Serge Berstein Et Pierre Milza, Op, Cit, Tome- 2, P.183.

([78])Edmond Michael Feeks, Op, Cit., P69.

([79])John Herman,The Paris Embassy Of Sir Eric Phipps،1937-1939, London, 1996,P113.

كانت مهمة اللجنة المفترضة هي كشف الخلايا الشيوعية في الجيش. القائد بيتان كان متورطا بشكل رسمي، وكان نشاطه معروف لدالادييه (وزير الحرب)

([80])Ipid,112.

([81])Ipid,114.

([82]) John Herman, Op, Cit.,P.112

([83])Pierre Bezbakh, Op.Cit.,P168.

([84])Fo.371/20698 (C8797/8427/17). Cadogan To Phipps, 7 January 1938. Phipps's Reply Does Not Appear To Have Been Recorded.

([85])Fo.371/21598 (C240/55/17). Phipps Tel., 14 January 1938.

([86]) شكل حكومته الرابعة . للتفاصيل ينظر:

Charles Albert Endress, Op, Cit, P287.

([87]) تشكلت الحكومة من عشرين وزير للتفاصيل ينظر:

Charles Albert Endress, Op, Cit, P287.

([88]) Charles A. Endress, Op, Cit., 267.

([89])United States Department Of State, Foreign Relations Of The United States 1938 (Washington: Government Printing Office, 1955), Vol. I, P. 24.

[90]) Fo (C333/55/17). Phipps Tel., 18 January 1938.

([91])Charles Albert Endress, Op, Cit, P288.

([92])Pierre Bezbakh,Op.Cit.,P.168.

([93])Dutter Gordon, Op, Cit.,P47.

([94]) Georges Lefranc, Op, Cit., P90.

([95]) D.G.F.P., Ser. D, Vol. Ii, No. 98, The German Foreign Ministry To The German Embassies In Great British And Italy…, Berlin, March 19, 1938, Pp. 182-183.

([96])Charles Albert Endress, Op, Cit, P293.

([97]Ronald Sherwin Tersky, Op, Cit.,P75.

([98])Serge Berstein Et Pierre Milza, Op, Cit, Tome- 2,P.184.

([99]) حضر المؤتمر وزير الحرب بلومبرج ووزير الخارجية نيوراث ورئيس اركان حرب الجيش فرتش ورئيس اركان حرب البحرية رايدر. للتفاصيل ينظر: أ.ج.ب، تايلر ، المصدر السابق، ص159.

([100])Pierre Bezbakh,Op.Cit.,P.169.

للمزيد من التفاصيل ينظر: حيدر شاكر عبيد حسان، الازمة النمساوية 1933–1938، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد، 2002 ، ص86.

([101]) عناد شامل، المصدر السابق ، ص 231.

([102])المصدر نفسه، ص 231.

([103]) Fo.371/22404 (R1784/23/22). Phipps To Halifax, 24 February 1938.

([104])John Herman, Op, Cit.,P.84.

([105]) Albrecht- Carrie, Op. Cit., P. 522

([106])Edmond Michael Feeks, Op, Cit., P77.

([107])Serge Berstein Et Pierre Milza, Op, Cit, Tome- 2,P.184.

[108]) Le T Emps, 13 Mars 1938, P. 3; Charles A. Endress, Op, Cit., P299.

للتفاصيل عن اعضاء الحكومة ينظر:

Charles Albert Endress, Op, Cit, P299

([109])Fo.371/21598 (C1728/55/17). Phipps Tel., 13 March 1938.

([110])Phipps Tel., 13 March 1938. J.-B. Duroselle, La Decadence 1932-1939. Paris 1979, P.329. John Herman, Op, Cit.,P138.

([111])John Herman, Op, Cit.,P133.

([112])Charles Albert Endress, Op, Cit, P297.

([113])للمزيد عن اعضاء الحكومة ينظر: Charles Albert Endress, Op, Cit, P299.

([114])Edmond Michael Feeks, Op, Cit., P78. 5journal Officiel, Debats Parlementaires, Chambre Des Deputes, Session Ordinaire De 1938, 17 Mars, P. 836.

([115]) نيفيل تشمبرلن: (8 آذار 1869– 9 تشرين الثاني 1940) سياسي بريطاني ينتمي إلى حزب المحافظين، اشتغل في بداية حياته بالأعمال التجارية، بعدها أصبح رئيساً لبلدية برمنغهام، دخل البرلمان ممثلاً عن بلديته عام 1918، تقلد عدداً من المناصب أبرزها وزير الصحة (1923–1928) ثم أصبح وزيراً للمالية في (1931–1937)، ثم أصبح رئيساً للوزراء في (28 أيار 1937– 10 أيار 1940)، للتفاصيل ينظر. Britannica, U.S.A. New York, 1983, Vol.11,P718.

نخبة من القادة العسكريين الفرنسيين، 2194 يوما من أيام الحرب العالمية الثانية، ترجمة **:**الدار العربية للموسوعات، بيروت د س ، ص 8**.**

([116])Stefan Hoffman, Development Of Prime Minister Neville Chamberlain‟S Policy Of Appeasement From May 1937 To September 1938 , Mcgill University, Montreal, 2007, P28.

([117])Charles Albert Endress, Op, Cit, P298.

([118])Pierre Bezbakh,Op.Cit.,P.169-170.

([119])Dominique Borne Henri Dubief, Op, Cit, P 189.

([120])Serge Berstein Et Pierre Milza, Op, Cit, Tome-2,P.185،

([121])Fo.371/21599 (C2036/55/17). Phipps Tel., 24 March 1938.

([122])John Herman, Op, Cit.,P137.

([123])Ronald Sherwin Tersky, Op, Cit., P 76.

([124])Charles Albert Endress, Op, Cit., P310.

وحول الكابينة الوزارية وللتفاصيل ينظر: Charles Albert Endress, Op, Cit, P310 .

Charles Albert Endress, Op, Cit, P310.

([125])Pierre Bezbakh,Op.Cit.,P.170.

([126]) أ.ج.ب، تايلر، اصول الحرب العالمية الثانية، ترجمة مصطفى كمال خميس، مراجعة، محمد انيس، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1990، ص180.

([127])Pierre Bezbakh,Op.Cit.,P.171.

([128]) Maurice Agulhon Andre Nouschi Ralph Schor, Histoire France De 1914 A 1940 ……..P133, Op, Cit.,

([129])Dominique Borne Henri Dubief, Op, Cit, P .**191**.

([130])Charles Albert Endress, Op, Cit, P211.

([131])Pierre Bezbakh,Op.Cit.,P.172.

([132])Serge Berstein Et Pierre Milza, Op, Cit, Tome- 2,186.

([133])Charles Albert Endress, Op, Cit, P315.

وللتفاصيل عن خطاب رئيس الحكومة ينظر:

Maurice Agulhon Andre Nouschi Ralph Schor, Histoire France De 1914 A 1940 ……..P134-135, Op, Cit.,

([134]) Albrecht- Carrie, Op. Cit., P. 518.

([135])John Herman, Op, Cit.,P.138.

([136]) Charles Albert Endress, Op, Cit, P256.

([137])Pierre Bezbakh,Op.Cit.,P.179.

([138])Serge Berstein Et Pierre Milza, Op, Cit, Tome- 2,P.189.

المصادر العربية_

1. أ.ج.ب، تايلر، اصول الحرب العالمية الثانية، ترجمة مصطفى كمال خميس، مراجعة، محمد انيس، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1990.
2. حيدر شاكر عبيد حسان، الازمة النمساوية 1933–1938، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد، 2002 .
3. شامل عناد حسن، العلاقات الالمانية الفرنسية ما بين الحربين العالميتين1919–1939، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011.
4. نخبة من القادة العسكريين الفرنسيين، 2194 يوما من أيام الحرب العالمية الثانية، ترجمة :الدار العربية للموسوعات، بيروت د س.

الوثائق المنشورة:

1. A.C.C.P., P.V. 8 Juin 1936, P. 188; P.V. 22 Sep Tem B Re 1936.
2. A.N., F22, 1585, Accord G En Eral Du 7 Juin 1936 E N Tre La Confederation Generale Du Travail Et La Confederation Generale De La Production Franqaise.
3. A.N., F22, 1585, Accord General Du 7 Juin 1936 E N Tre La Confederation Generale Du Travail Et La Confederation Generale De La Production Franqaise,
4. A.N., F22, 1585, Loi Du 11 Juin 1936.
5. A.N., F22, 1587, Paris, 3 Juin 1936, Federation Francaise D E S Syndicats
6. A.N., F7, 12,961, 24 Avril 1936, 10 Juillet 1936.
7. A.N., F7, 12,961, 24 Juillet 1936.
8. D.G.F.P., Ser. D, Vol. Ii, No. 98, The German Foreign Ministry To The German Embassies In Great British And Italy…, Berlin, March 19, 1938.
9. Fo (C333/55/17). Phipps Tel., 18 January 1938.

10. Fo.371/20698 (C8797/8427/17). Cadogan To Phipps, 7 January 1938. Phipps's Reply Does Not Appear To Have Been Recorded.
11. Fo.371/21598 (C1728/55/17). Phipps Tel., 13 March 1938.
12. Fo.371/21598 (C240/55/17). Phipps Tel., 14 January 1938.
13. Fo.371/21599 (C2036/55/17). Phipps Tel., 24 March 1938.
14. Fo.371/22404 (R1784/23/22). Phipps To Halifax, 24 February 1938.
15. S.H.A.T., 2 N 21, D. 1, P.V. 2 Octobre 1936 Du C.P.D.N.

المصادر الاجنبية:

1. Alfred Sauvy, Histoire Économique De La France Entre Les Deux Guerres De L'armistice À La Dévaluation De La Livre, Paris. Tom 2 , 1965
2. Britannica, U.S.A. New York, 1983, Vol.11.
3. Charles Albert Endress,The Republican-Radical And Radical-Socialist Party In The French Popular Front, 1934-1938. Tulane University, Michigan 1968.
4. Chretiens D'employss 3 L. 0. Frossard; A.N., F22, 1586, 7 Juillet 1936, Note De
5. David Calton, Eden Blum And The Origins Of Non-Intervention, Contemporary History, Vol. 6 , No.3.
6. Dominique Borne Henri Dubief, , Histoire De La France Contemporaine
7. Dutter Gordon, French Foreign And Economic Relations Under The Popular Front Govern Ments, University Of Rochester Rochester, N.Y. 1987.
8. Edmond Michael Feeks,The Influence Of The French Communist Party On French Foreign Relations, 1934-1939 American University, Washington,D.C.1966 ,
9. Georges Lefranc, Histoire Du Front Populaire. 2d Ed. Paris: Payot, 1974.
10. John Herman,The Paris Embassy Of Sir Eric Phipps،1937-1939, London, 1996.
11. La C Onfederation Francaise Des Travailleurs Chretiens; A.N., F22, 1585, Paris, 13 Aoqt 1936, Leon Jouhaux Au Ministre D E I'lnterieur; Paris, 17 Aoqt 1936, Lebas9 Mm. Les Prefets.
12. Maurice Agulhon Andre Nouschi Ralph Schor, Histoire France De 1914 A 1940 ,
13. Phipps Tel., 13 March 1938. J.-B. Duroselle, La Decadence 1932-1939. Paris 1979.
14. Pierre Bezbakh, Histoire De La France De 1914 À Nos Jours, Éditions Française Inc, Paris, 1997.
15. Ronald Sherwin Tiersky, The Communist Movement In France (1920 – 1971), Columbia University, 1972.
16. Sean Michael Kennedy, The Croix De Feu, The Parti Social Franqais And French Politics, 1927-1945 University York,1998.
17. Serge Berstein Et Pierre Milza Serge Berstein Et Pierre Milza, Histoire De La France Au Xx E Siècle Au, (1900 – 1930), Paris, , Tome 2, 1999.
18. Stefan Hoffman, Development Of Prime Minister Neville Chamberlain"S Policy Of Appeasement From May 1937 To September 1938 , Mcgill University, Montreal, 2007.
19. Ta La Crise Des Années 30,1929-1938, Éditions Du Seuil, 1989.
20. United States Department Of State, Foreign Relations Of The United States 1938, Vol. I (Washington: Government Printing Office, 1955).
21. Muriel Montero, La France Contemporaineles 1914 À 1945 ouvrage Publié Sous La Direction De Jean Garrigues, Armand Colin, Paris, 2001.
22. Albert Lebrun, Témoignages, Pion, Paris ,1945.

البحوث المنشورة:

1- احمد بهاء عبد الرزاق، الجبهة الشعبية الفرنسية ودورها السياسي في فرنسا1935-1938، بحث منشور، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، جامعة الكوفة، العدد 17/ 2015.

الصحف الاجنبية:

1-Le T Emps, 13 Mars 1938.
2-journal Officiel, Debats Parlementaires, Chambre Des Deputes, Session Ordinaire De 1938, 17 Mars

المواقع الالكترونية:

http://www.britannica.com/EBchecked/topic/334285/Albert-Lebrun
http://www.britannica.com/EBchecked/topic/108102/Camille-Chautemps

M.d . Waleed Fathi Mohammed Sumaidaie
Department of History, University of Tikrit

The collapse of the French Popular Front 1936-1938

Keywords: Popular Front, Leon Blum, general strikes, collapse of the Front, Matignon Agreement.

Abstract

The French general elections of 1936 will carry France to the left with an sharp rush, and will deal a severe blow to the right-wing parties, and while everyone was looking forward to these elections, and a few weeks before the elections, the two main wings of the trade union movement in France were united, namely the "Union of Labor" This had a far-reaching effect on the success of the Popular Front. The Popular Front consisted of ten parties: the Radical Party, the Communist Party, the Socialist Party, the Human Rights League, the Struggle Movement, and the General Confederation of Unified Action. The General Confederation of Labor, the Committee of Intellectuals against Fascism, the World Committee against Fascism and War, and the Republican Socialist Union, and the left parties turned to a movement of radical reforms in order to satisfy their supporters and remain in the hierarchy of Power in parallel with the right-wing parties, but these reforms were the cause of a general decline at all levels in French infrastructure. And it was the reason for her loss of power and in the short term.